مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٧٠٥**

الاثنين، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دو غوشت	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إندونيسيا	السيد براتومو
	إيطاليا	السيد سباتا فورا
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد شافيز
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	السيد تاشي – منسون
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة بشأن الموارد الطبيعية والصراعات (S/2007/334)

07-39335 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة عن الموارد الطبيعية والصراعات (S/2007/334)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وألمانيا وأنغولا وأيسلندا وباكستان والبرازيل وبوتسوانا وتونس وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وسويسرا وكندا وليختنشتاين ومصر والنرويج والهند واليابان، يطلبون فيها دعوقم إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى هؤلاء الممثلين للمشاركة في النظر في هذا البند دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت لسعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، رئيسة الجمعية العامة، ولسعادة السفير داليوس تشيكوليس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. وأود أن أوجه اهتمام أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2007/334، وهي تتضمن رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا، يحيل بها ورقة مفاهيم تتعلق بالموارد الطبيعية والصراعات.

سوف أدلي الآن ببيان استهلالي بصفتي ممثلا لبلجيكا.

أشكر المشاركين على حضورهم وعلى قبولهم المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة عن الموارد الطبيعية والصراعات، وهو موضوع يهمني كثيرا.

وسأعرب لكم في بضع كلمات فيما يلي عن السبب الذي دعا بلجيكا إلى عقد هذه المناقشة. في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، يعد الدخل المتأتي من بيع المواد الخام ضروريا لتحقيق النمو والتنمية، ومن ثم يسهم في إحلال السلام والاستقرار. ولكن التجربة تدل على أن استغلال هذه الموارد يمكن أيضا أن يشكل عاملا من عوامل تأجيج الصراعات، إما بشكل مباشر بسبب الصراعات المسلحة المتعلقة بالملكية وتوزيع الدخل، وإما بشكل غير مباشر، لأن الاعتماد على الموارد الطبيعية في البلدان الهشة البنيان يؤدي إلى زيادة مخاطر ضعف الإدارة وسوء الأداء الاقتصادي. وتسهم هذه العوامل جميعا في خلق أجواء مهيأة لنشوب الصراعات.

ويمكن أن تشكل الموارد الطبيعية أيضا إحدى الوسائل المستخدمة في الصراعات، لأنها تتيح للجماعات المسلحة تمويل أنشطتها. وقد لوحظت هذه الصلات بين الموارد الطبيعية والصراعات في عدة أزمات احتلت مكان الصدارة في السنوات القليلة الأخيرة، خاصة في أفريقيا.

ولفتت انتباهي شخصيا هذه المشكلة، بصفة خاصة، من خلال عملنا الدبلوماسي في وسط أفريقيا.

ومسألة دور الموارد الطبيعية في تأجيج الصراعات المسلحة ليست وليدة اليوم، إذ أن مجلس الأمن يواجهها منذ عدة سنوات. وقد تصدى لها بفرض الحظر على بعض السلع الأساسية وطلب إلى لجان الجزاءات وأفرقه الخبراء دراسة هذا الجانب من حالات معينة مدرجة في جدول أعماله. كما أن عمليات عديدة لحفظ السلام أدرجت مسألة الموارد الطبيعية في عملها.

غير أن النقاش لم يتركز حتى الآن إلا على بلدان بعينها واقتصر على جوانب محددة للمسألة. و لم يقم المجلس بإجراء عملية تفكير أفقية بشأن هذا البعد من عمله. وقد آن الأوان كي نركز على الدروس المستفادة من تجربته وعلى وسائل تعزيز فعالية أدوات المجلس.

وعلاوة على ذلك، ثمة عدد من البلدان التي تعرضت أكثر من غيرها لهذه المشكلة بصدد الخروج من الصراع الآن. وهنا أقصد على نحو خاص ليبريا، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويطرح هذا الأمر أسئلة جديدة على المجتمع الدولي ومجلس الأمن بصورة خاصة.

وقد ازداد الوعي بالحقيقة المتمثلة في أنه لتفادي أي عودة إلى الصراع الحاد، يجب التأكد، في مرحلة مبكرة، من أن الموارد الطبيعية في البلدان المتضررة تضطلع بدورها المناسب، كونها تشكل مصدرا للثروة والتنمية بدلا من مصدر لعدم الاستقرار.

وهناك العديد من المبادرات المتعلقة بهذا الهدف العام، مثل عملية كمبرلي للماس. وتستند مبادرة اتخذت مؤخرا، مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، التي تروم تعزيز شفافية إيرادات الصناعات الاستخراجية إلى المنطق ذاته. وهنا، اسمحوا لي بأن أذكر أيضا المنظمة الدولية للأخشاب المدارية التي لديها برامج لمكافحة الاتجار غير القانوني. ووضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مبادئ توجيهية لتعزيز وعي القطاع الخاص بمسؤولياته. والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يراعيان بصورة متزايدة هذا الجانب في أنشطتهما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

وبالتالي فمناقشة اليوم تشكل أيضا فرصة للتركيز على الصلة بين إجراءات مجلس الأمن وجهود المجتمع الدولي الآنفة الذكر، لا سيما في البلدان الخارجة من الصراع. ويجب علينا ضمان انتقال سلس من منطق الجزاءات، المناسب خلال مرحلة الصراع الحاد وهو الذي تمليه اعتبارات أمنية ويديره المجلس، إلى منطق إعادة الإعمار الذي يرمي إلى مساعدة بلد من البلدان على الانتعاش والاستفادة المثلى من سيادته على موارده الطبيعية، حيث تستلم أطراف فاعلة أخرى زمام الأمور.

وأنا على اقتناع بأننا سنجري مناقشة مثمرة لهذه المسألة.

ويشرفني أن أعطي الكلمة الآن للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي سيتكلم بالنيابة عن الأمين العام.

السيد باسكو (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم جزيلا على إتاحة الفرصة لي لأخاطب مجلس الأمن اليوم. فالأمر يتعلق بموضوع هام ومسألة هامة للمناقشة. وكما سلم بذلك المجلس في قراره ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، لا شك أن هناك أحيانا صلة وثيقة بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والصراعات. والسؤال المطروح علينا هو ماذا بوسعنا أن نفعل بشأنها؟

في العديد جدا من الحالات، أشعل الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية الصراعات، وأججها، وأطالها.

والعلاقة يمكن أن تكون معقدة للغاية، وهي لا تقتصر على منطقة واحدة أو سلعة أساسية اقتصادية واحدة. كما أنها لا تقتصر على مرحلة واحدة من الصراع.

والحلول يجب أن تراعي جميع هذه المسائل. فبالحكم الرشيد واتخاذ تدابير فعالة لضمان المساءلة والشفافية، يمكن للموارد الطبيعية أن تشكل نعمة كبرى على بلد من البلدان وتسهم في تحقيق السلم والتنمية. وينبغي لنا العمل بنشاط لضمان تنفيذ هذين العاملين. ويتعين إشراك مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة.

وكما يعلم المجلس، فقد عدت للتو من الصومال، الذي ترك فيه انعدام الأمن الغذائي وشح المياه، و التنافس فيما بين العشائر وداخل صفوفها وإرث من ضعف أجهزة الحكم، البلد غارقا في العنف. وقد يكون مؤتمر المصالحة الوطنية المقترح أفضل فرصة أتيحت للصومال خلال السنوات الـ ١٥ الماضية للشروع في المضي قدما. غير أنه يجب علينا ألا نتجاهل المسألة الحاسمة المتمثلة في الموارد الطبيعية بينما نسعى لمساعدة الصوماليين في هذه العملية الهامة.

وبالمثل، يبدأ الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في بذل جهد جديد لمساعدة الأطراف في دارفور لإبرام تسوية سياسية وسنكون، كما أشار إلى ذلك تقرير جديد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مقصرين إن تجاهلنا الأبعاد البيئية لتلك الأزمة.

أما في أفغانستان، فاقتصاد المخدرات يشكل تهديدا أساسيا للمؤسسات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي أنشئت وفقا لاتفاق بون لعام ٢٠٠١ والتي ما زالت ضعيفة. وعلى الرغم من أن إحراز التقدم مطلوب على جميع الجبهات – السياسية، والعسكرية، والإقليمية – فلن نتمكن من إيجاد أي حل دون تحقيق تقدم أساسي في القضاء على اقتصاد المخدرات.

وإذ يواجه المجتمع الدولي تلك التحديات، يمكننا الاستفادة من الدروس العديدة المستخلصة في العقد الماضي. فبفضل جهود مجلس الأمن جزئيا، اكتسبنا تجربة عملية هامة في سياق نظم الجزاءات وحفظ السلام، يجب علينا الاستفادة منها.

وفرض جزاءات موجهة في أنغولا، وسيراليون، وليبريا، وكوت ديفوار، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مدعومة في حالات عديدة بتعيين أفرقة خبراء لرصد الامتثال، أسفر عن كتر من المعرفة بشأن الصراعات في حد ذاتها وبشأن الظاهرة الأوسع نطاقا المتمثلة في كيفية تأجيجها بفعل الاستخراج غير القانوني للموارد الطبيعية. وكما أشار إلى ذلك الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٦ عن منع نشوب الصراعات، يجب علينا أن نستخدم بشكل أفضل المعرفة المكتسبة من التجارب المرتبطة بالجزاءات. فتلك المعرفة يمكن أن تكون ثمينة في تعزيز نوعية عملنا لمنع اندلاع الأزمات.

وتظل إدارة الشؤون السياسية تضطلع بدور أساسي في مساعدة الدول الأعضاء على تحسين فعالية نظم الجزاءات. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإدارتي تقدم خدمات كبيرة للجان الجزاءات وتدعم عمل مختلف أفرقة الخبراء. وتضطلع التدابير الموجهة التي يفرضها مجلس الأمن بدور حاسم في استدامة عمليات السلام، لا سيما في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، كما هو الحال في ليبريا وسيراليون.

وعلى الرغم من أن عمليات حفظ السلام محدودة المدة ولديها ولايات واضحة، فيمكنها إذا كانت لديها موارد مناسبة أن تؤدي دورا حيويا في رصد التطورات في

الميدان، وإنفاذ الجزاءات والحظر، ودعم قدرات الدول في ذلك المجال. وفي ليبريا، عملت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا دون كلل لدعم امتثال الحكومة لعملية كمبرلي، التي تشكل شرطا مسبقا لرفع الحظر على الماس الخام، ودعمت سن قانون وطني لإصلاح الغابات الذي مكن من رفع الجزاءات المفروضة على الأخشاب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. علاوة على ذلك، فعلى الرغم من أن الجزاءات المفروضة على الماس قد رفعت في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ، فآخر قرار لمجلس الأمن – أي القرار ١٧٦٠ (٢٠٠٧) – نص على تمديد ولاية فريق الخبراء.

وأما بالنسبة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تساعد على استعادة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الغنية بالموارد الطبيعية، بالعمل مع فريق الخبراء. غير أن مدى الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية يتجاوز بشكل كبير طاقات البعثة.

ولا يمكن للجزاءات وعمليات حفظ السلام بمفردها أن تفضي إلى حلول مستدامة لهذه المشكلة. والمطلوب هو التزام جميع أصحاب المصلحة بالاقتسام العادل للموارد الطبيعية وبالحكم الرشيد، والمساءلة، والشفافية.

وقد أشرت بالفعل إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به الموارد الطبيعية أحيانا في اندلاع الأزمات داخل البلدان وفيما بينها. ويجب تعزيز استراتيجياتنا تعزيزا كبيرا لمنع اندلاع الأزمات بحيث تشمل القدرة على التصدي لمسائل الموارد الطبيعية في وقت مبكر.

وينبغي معالجة مسألة إدارة الموارد الطبيعية أيضا خلال عمليات السلام وفي الدساتير. والقدرة الناشئة في إدارتنا لدعم الوساطة تعمل على وضع توجيهات عملية للوسطاء بشأن هذه المسألة وستدرج هذه الخبرة في الفريق الدائم لخبراء الوساطة المزمع تشكيله. غير أن أي اتفاقات بشأن إدارة الموارد ستظل حبرا على ورق ما لم تواكب بالقدرة اللازمة. وينبغي لنا بناء القدرات الوطنية للبلدان الضعيفة بغية إرساء إدارة اقتصادية فعالة، كما هو الشأن بالنسبة لبرنامج ليبريا المعني بتقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد.

إن الحكم الرشيد والشفافية أمران مطلوبان ليس للحكومات التي يجري في أرضها الاستغلال غير القانوني فحسب، بل أيضا للحكومات التي بوسعها مراقبة أنشطة الذين يتورطون في الاستغلال غير القانوني والاتجار غير المشروع. فعلى سبيل المثال، مع أنه على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تفي بالتزاماتها في إطار عقد الحكم، الذي يبشر بتحسين إدارة موارد البلد، فإن الدعم الدولي لجهود الحكومة سيكون أمر جوهريا لتحقيق النجاح.

وتتطلب ترجمة تلك الأنواع من الالتزامات إلى عمل اتخاذ نهج شامل يجمع الموارد التقنية والمالية للوكالات الإنمائية والدبلوماسية الإقليمية والنظم الدولية للرصد وإصدار الشهادات الخاصة بسلع معينة.

والنهج الإقليمية تشكل الأساس، نظرا للبعد العابر للحدود للاتجار بالموارد غير المشروعة. وأرحب بالمبادرات الإقليمية الجديدة، مثل ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي تم التوقيع عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، والذي يشمل بروتوكولا لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ويلزم أن يتم إنفاذ الميثاق في أقرب وقت ممكن. والنموذج الآخر هو لجنة خليج غينيا، التي تجمع جميع البلدان المنتجة للنفط في ساحل غرب أفريقيا وستتصدى على وجه الدقة للمسائل المتعلقة بالموارد الطبيعية والأمن.

وعلينا أيضا أن نواصل تشجيع الجهود – بالعمل مع المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية – الرامية إلى تنظيم ممارسات العمل التجاري وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في البيئات المعرضة للصراع ليس فيما يتعلق بصناعات معينة فحسب، بل بوجه عام. ويسعى الاتفاق العالمي إلى القيام بهذا العمل على وجه الدقة، وقد تم استخلصت دروس مشجعة من المبادرات القائمة، مثل عملية كيمبرلي ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وأرحب بقبول عضوية ليبريا مؤخرا في عملية كيمبرلي ويحدوني الأمل في أن نشهد المزيد من تعزيز العملية من خلال تحسين الرصد وتعزيز التحقق وزيادة الشفافية.

وأخيرا، يجب ألا نتغاضى عن احتمال أن يوفر التحدي المتعلق بالموارد الطبيعية الفرص للتعاون ولنزع فتيل التوترات السياسية. وفي وسع إدارة المصادر المشتركة للمياه أن تمثل قوة هائلة من أجل إحلال السلام. ويتمثل أحد النماذج في مبادرة حوض النيل، التي تشمل مؤسسات للتسوية المشتركة للمشاكل بين البلدان النهرية العشرة.

وتشكل الإدارة العادلة والمسؤولة للموارد الطبيعية عنصر أساسيا لأي دولة فعالة ويجب أن تمثل عنصرا جوهريا لجهودنا لمنع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية. وبالتالي فإن اتخاذ الأمم المتحدة لنهج متسق ومستمر نحو إدارة الموارد الطبيعة أمر أساسي وسيضطلع بدور حاسم في أنشطة المنظمة المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع مجلس الأمن بشأن تلك المسألة في الأشهر والأعوام المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للشيخة هيا راشد آل خليفة، رئيسة الجمعية العامة.

السيدة آل خليفة: يطيب لي أن ألقي مجددا بيانا أمام مجلس الأمن في هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أعرب عن خالص تقديري لرئيس مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، معالي السيد كارل دي غوشيت، وزير خارجية مملكة بلجيكا، على دعوته لي إلى المشاركة في المناقشة الموضوعية اليوم.

وفي البداية، أود أن أؤكد على أن مشاركتي في المناقشة الموضوعية، بصفتي رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، تعكس الحاجة إلى تعاون وتنسيق أكبر بين الجمعية العامة، المحفل الرئيسي للمناقشة ولصياغة السياسات في الأمم المتحدة من جانب، ومجلس الأمن، بصفته الجهاز المعني بالمسؤولية الرئيسية عن التعامل مع المسائل المتعلقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين، من الجانب الآخر.

وفي هذا السياق، أعتبر أن هذه المناقشة هي فرصة لمحاولة إعطاء لمحة من منظور الجمعية العامة حول التعامل مع الموضوع الذي نحن بصدده. إنني أؤمن بأن معالجة جميع العناصر المعقدة والمختلفة المرتبطة بالعلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات يجب أن تتم من خلال التعاون بين جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة – وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأود أن أثني على الورقة المفاهيمية التي أعدتها مملكة بلجيكا بوصفها أساسا لمناقشتنا اليوم حول "صون السلام والأمن الدوليين: الموارد الطبيعية والصراعات".

إن الروابط بين الموارد الطبيعية من ناحية، والتنمية والتقدم من الناحية الأخرى، لا يمكن تجاهلها. فالروابط بين الموارد الطبيعية والظروف المؤدية إلى النزاعات أصبحت أكثر وضوحا وتوثيقا.

إن أحد أهم جوانب موضوع المناقشة هو مسألة ملكية الموارد الطبيعية وعائداتها. وإن مشاكل توزيع

العائدات بين مختلف المجموعات الوطنية في دول كثيرة قميئ المناخ لنشوب النزاعات أو إطالة أمدها. هذا، فضلا عن أن الاعتماد المتزايد على الموارد الطبيعية لا يؤدي إلى تحقيق استراتيجيات إنمائية ناجحة في العديد من الدول الفقيرة، بل يؤدي إلى نشوب الصراعات الداخلية. وإذا كان ينبغي أن يكون هناك تمييز بين المراحل المتتالية للنزاعات، فإنه يجب علينا أيضا أن نتوافق على مسؤوليات الدول الأعضاء، وكذلك حول مسؤوليات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، في التعامل مع تلك المراحل.

إن إدارة الموارد الطبيعية بصورة عادلة تقع في صلب مناقشة اليوم. وإنني اتفق مع الورقة المفاهيمية لجلسة اليوم على أن تحسين إدارة الموارد الطبيعية في غياب النزاع لا تقع في إطار المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن. غير أنه يجب علينا جميعا أن نشجع على الاستخدام الفعال والرشيد للموارد الطبيعية في إطار احترام الحقوق السيادية لجميع الدول، وبما يرتبط بصورة واضحة بجدول الأعمال الإنمائي الدولي.

وفي مرحلة ما بعد النزاع، على الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بحث صياغة منهج واضح، من خلال لجنة بناء السلام، للتعامل مع هذه المرحلة، على أن يكون هذا المنهج ذا توجه إنمائي حقيقي، ويؤدي إلى تعزيز عناصر الاستقرار والرخاء، ويسعى إلى الحيلولة دون عودة الدول إلى مرحلة النزاع.

ولدينا جميعا ما نستطيع كسبه من خلال العمل معا لمعالجة العناصر المتعددة لهذا الموضوع. وهناك دور هام ينبغي أن تقوم به جميع الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات والتجمعات الإقليمية، وكذلك القطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية. إن عملية كيمبرلي تعد نموذجا جيدا لكيفية التعامل الجماعي لمنع التجارة غير القانونية في الموارد الطبيعية، ولا سيما الماس.

وإنني أتطلع إلى التعرف على نتائج مناقشاتكم اليوم، متمنيا أن تسهم هذه المناقشات في العمل الجماعي للأمم المتحدة، بجميع أجهزتها، حيال مسألة الموارد الطبيعية والنزاعات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد داليوس شيكوليس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد شيكوليس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الحكومة البلجيكية على أخذ زمام المبادرة بشأن هذه المسألة الهامة للغاية.

إن الأبعاد الاقتصادية والبيئية للصراع قد يتم تجاهلها أحياناً، ولكن ينبغي ألا نقلل من شأنها البتة. ومناقشة اليوم التي تتم في وقت مناسب حول العلاقة بين الموارد الطبيعية والصراعات تشكل خطوة مهمة لتحقيق فهم واسع للكيفية التي يمكن بها للحكومات والهيئات المتعددة الأطراف ذات الصلة وقطاع الأعمال أن تحسن إدارة الموارد الطبيعية وأن تسهم في جهود بناء السلام وصون السلم والأمن.

وقد ظل الوصول إلى الموارد الطبيعية مصدراً للصراع على مدار تاريخ البشرية. وفي عالمنا الحديث، تضع الدولة نصب عينيها هدف التقليل من قدرة تلك المصادر على تأجيج الصراع من خلال تنظيم الوصول إليها والاتجار فيها. ولكن هذا جهد معقد. فاستغلال الموارد الطبيعية يمكن أن يتطور إلى سبب للصراع، يؤججه ويطيل أمده في دورة معقدة. والدور المزدوج للموارد الطبيعية في تأجيج الصراعات وإيجاد الأسباب لها بات موضع إدراك متزايد في الاستراتيجيات الرامية إلى منع نشوب الصراع وتسوية الصراعات وبناء السلام. مع ذلك، وفي الوقت نفسه، فنحن ندرك أن كل صراع، إن كان طائفياً أو وطنياً، عرقياً أو

انفـصالياً، لـه ديناميـاتـه وظروفـه الاجتماعيـة والـسياسية والاقتصادية الخاصة.

والآليات التي يمكن للمصادر الطبيعية من خلالها أن تكـون سـبباً للـصراع عـادة مـا تكمـن جـذورها في الهياكـل الاقتصادية والاجتماعية، وتتطلب نُهُجاً متكاملة في تنـاول السلام والتنمية. والموارد الطبيعية تشمل مختلف القطاعات الأخرى وتتطلب ردوداً متعددة التخصصات تعالج أوجه انعدام المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين والحكم والشؤون المالية والسياسات الاقتصادية والتجارة الدولية. ووضع إطار فعال للموارد الطبيعية، ومنع نشوب الصراع، وبناء السلام والتنمية ينبغي أن يعالج تلك الأبعاد وأبعاد كثيرة أخرى.

إن الاقتصادات التي تعتمد على سلعة واحدة بشكل خاص، ومعظمها في العالم النامي، قد تفرِط في الاعتماد على العوائد من مورد طبيعي بعينه. وفي عالم تتقلب فيه الأسعار وتتغير أسعار صرف العملات، إضافة إلى التهديدات الأمنية المحتملة، فقد يؤدي هذا الاعتماد المفرط إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وهناك بيئات معينة يمكن أن تكون أكثر عرضة للصراعٍ، خاصة في المجالات التي يكون أداء الاقتصاد فيها هزيلاً وتضعف فيها الضوابط والتوازنات. وذلك يؤدي إلى حكومات أقل خضوعاً للمساءلة، مما يسهل تفشي الفساد ويزيد من معدلات الفقر. وقد تبين أن تلك الجوانب عوامل مساهمة في تأجيج الصراعات.

وفي سياق ما بعد الصراع أو مرحلة بناء السلام، قد يتطلب الطابع المعقد للتحديات اتخاذ نُهُج إبداعية في التعامل مع استغلال الموارد الطبيعية. والنجاح في تنمية القطاعات التصديرية وتنويعها يمكن أن يحقق الكثير لبلوغ معدل النمو الذي يمكن أن يوفر مستوى معيشة أفضل ويحقق عوائد متزايدة لبناء الدولة. ولكن هناك بعد هام آخر وعادة ما يتم إغفاله، يتمثل في كيفية اندماج بلدان الصراع في الاقتصاد العالمي، وكيف تفعل ذلك بطرق تعزز موقف صانعي السلام وجهود بناء الدولة والمجتمعات الفقيرة.

ومن الأهمية أن نفهم كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة في حالات الصراع وما بعد الصراع أن تدعم عملاً يُتخذ في وقت مناسب من شأنه كسر الحلقة بين الموارد الطبيعية والصراعات الناشئة – وذلك من خلال جعل الموارد الطبيعية عامل استقرار ومصدراً للتنمية، والنهوض بتنويع الاقتصاد والمساعدة في بناء حكومة قوية يمكن مساءلتها. وينبغي جعل هذه الإدارة المحسَّنة للموارد الطبيعية عنصراً أساسياً في جهود بناء الدولة في إطار استراتيجية لبناء السلام أو التنمية الوطنية.

واتساقاً مع المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة، يمكن لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتدارسا، متى طُلِب إليهما ذلك، وضع إطار لمناقشة النُّهُج التنموية لاستخدام الموارد الطبيعية. ومثل هذا المحفل قد يكون مفيداً في تعزيز فهمنا للصلة بين الموارد الطبيعية والأمن.

إن الدور الرقابي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يختص بمسائل التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية يمكن أن تكون له أهمية خاصة أيضاً في تلك الحالات من خلال التشجيع على تكامل أفضل بين السياسات ذات الصلة والأبعاد التنفيذية وتعزيز مفهوم النهج المتكامل، بما في ذلك مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أخيراً، فثمة شواغل خاصة تتعلق بتزايد عدد الصراعات في المناطق المنتجة للنفط مما قد يستدعي التركيز على قطاع الطاقة بشكل خاص، مع إيلاء الاهتمام لتحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة.

والتحدي الرئيسي أمامنا يتمثل في تحويل ما نشير إليه اختصاراً بـ ”اقتصادات الحرب“، التي تؤججها الموارد الطبيعية وتطيل أمدها، إلى ”اقتصادات سلام“، بحيث يمكن للموارد أن توفر مصدراً لمنع الصراع وتحقيق الأمن البشري.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد شيكوليس على بيانه.

(تكلم بالفرنسية)

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكر المتكلمين كافة بأن يقصروا بياناهم على ما لا يزيد على أربع دقائق، كيما يتسنى للمجلس أن ينتهي من أعماله على وجه السرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تدلي ببيان وجيز في القاعة، ويمكنها أن تعمم نصوصها الطويلة المطبوعة.

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

أعطي الكلمة أولاً لممثل إندونيسيا. وباسم مجلس الأمن، أرحب ترحيباً حاراً بالسيد إيدي براتومو، نائب وزير الخارجية في إندونيسيا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد براتومو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أعرب عن امتناني لوفد بلجيكا على عقد هذه الجلسة التي جاءت في وقت مناسب يشأن موضوع الموارد الطبيعية والصراعات. ووفدي على يقين من أنه تحت الرئاسة القديرة للوزير كاريل دو غوشت، سيتوصل المجلس إلى خاتمة ناجحة.

إن الموارد الطبيعية تدعم الاقتصاد العالمي. وهي توفر أسس التنمية الاقتصادية ويمكن أن تؤدي إلى تحقيق ثروة كبيرة. فالاستقرار والأمن ينهضان جنباً إلى جنب. والموارد الطبيعية تمكن البلدان من بناء أساس متين لصالح الأجيال القادمة كيما تحصد في الغد فوائد القرارات الصائبة المتخذة اليوم. والموارد الطبيعية هبة ومصدر نُعم لأي بلد. كما أنها تقوم بدور هام في تغذية الاقتصاد العالمي. وفي عالم اليوم، قد يمتلك بلد ما كميات شاسعة من مورد طبيعي بعينه؛ إلا أن الأمر يتطلب وجود قدرات برية لتحويل هذا المورد إلى سلعة ذات قيمة. والقدرة البشرية يمكن أن تحقق المعجزات، إلا أنها تسببت أيضاً في كثير من الكوارث في الماضي، وستفعل ذلك بلا شك في المستقبل. وكون هذا الموضوع يُناقَش في هذه الهيئة إنما هو اعتراف بقدرة الموارد الطبيعية على تحقيق التقدم وفي إثارة المشاكل.

وكما أوضح آخرون، فإن الإخفاق في تطبيق مبادئ وسياسات الحكم الرشيد يمكن أن يكون عاملاً مغذياً للصراعات المسلحة. والإدارة السليمة للموارد الطبيعية هي بالتأكيد سبيل لمعالجة هذه المسألة، باعتبار ذلك استثماراً في تخطيط وتطبيق سياسة للتنمية الاقتصادية المستدامة. ويمكن تشجيع الشركات المحلية والأجنبية في الصناعات الاستخراجية على تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

ووفدي يؤيد تماماً الرأي القائل بأن على البلدان التي تواجه صعوبة في إدارة مواردها الطبيعية أن تستثمر جهداً أكبر من أجل تعزيز سيادة القانون. ومن جانبنا، فإن إندونيسيا تسعى على الدوام إلى تحسين نظامها القانوني ومؤسسات إنفاذ القانون لديها. ويمكننا أن نسرد عدداً من السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى زيادة قدرتنا على مواجهة الصدمات الداخلية. ومع ذلك، فإن هذا وحده لن يكون كافياً. فضمان الاستقرار يفرض على أي بلد أن تكون لديه القدرة على تحمل الصدمات الخارجية بنفس الدرجة. والصدمات الخارجية تتجاوز قدرة العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لا يمكنها أن تواجهها بشكل فردي.

ونرى أن من الأهمية أن تؤخذ العوامل الخارجية في الحسبان عندما نناقش الرابطة بين الصراعات المسلحة والموارد الطبيعية. واستخراج الموارد الطبيعية لن يتحقق إلا إذا كان يلبي عدداً من المعايير، من بينها استخدام تكنولوجيا عالية وتوفر رؤوس أموال كبيرة بالإضافة إلى وجود سوق يمكن أن يعول عليها. وكثيراً ما يتم تجاهل هذا العنصر الأخير.

ووفدي يرى أن إحدى المسائل الرئيسية التي ينبغي مناقشتها بشأن هذا الموضوع تتعلق بدور الأسواق الدولية ومن يشاركون فيها. وإن نوعاً بعينه من الموارد الطبيعية لن يلفت الانتباه ولن يؤدي إلى التنافس الشرس إن لم يكن له قيمة كبيرة أو يحمل في طياته توقعات بأنه سيكتسي قيمة ذات يوم. ويمكن أن يكون ذلك في شكل قيمة استراتيجية أو مالية.

وفي عالم يتسم بالتكافل والترابط على المستويين الإقليمي والعالمي، فإن عملا ما في جزء من أجزاء العالم يمكن أن يكون له أثر مباشر على جزء آخر من العالم. واستخراج مورد طبيعي بعينه يمكن أن يكون له أثر في مكان آخر. وطفرة في الطلب في جزء من العالم يمكن أن تزيد الضغط للعثور على ذلك المورد بأي ثمن.

وإلى جانب الاعتراف بمسؤولية بلد المصدر، نعتقد أن بلدان المقصد أو العبور تضطلع أيضا بدور رئيسي. فيمكن أن تكون مصدرا للصراع المسلح. ونتقاسم جميعنا المسؤولية عن منع الأعمال التي تؤجج الصراعات المسلحة وعن مكافحتها. وإذا ركّزنا بصورة كبيرة على مسؤولية بلد المصدر دون التركيز على مسؤولية بلدان المقصد والعبور فمن شأن ذلك أن يحرمنا من إجراء مناقشة متعمقة. هذا هو الثالوث الذي يجب ألاّ يغيب عن بالنا.

دعوني أؤكد أن الموارد الطبيعية سوف لن يستفيد منها احد، إذا لم تتمكن هذه السلع الأساسية من الوصول إلى الأسواق. ومن ثمّ تتساوى مسؤولية البائعين والمشترين والمستعملين عن منع استعمال الموارد الطبيعية في تأجيج الصراعات المسلحة.

وربما قد زالت ممارسات العنف الماضية والمنافسة الصارخة من أجل ملكية الموارد الطبيعية. ولقد لجأ العديدون إلى التطرف لإشباع شهيتهم اللامحدودة للموارد الطبيعية الثمينة، مما ترك البلدان والأمم في فقر مدقع. ولا أحد يستطيع أن يضمن عدم تكرار هذه الممارسات في مكان أو زمان آخر. فالتاريخ لا يعيد نفسه بالضبط، لكنه منطقي. وما يميز حقبة عن أخرى هو وجود أطراف مختلفة واتصالات مختلفة.

ورغم ذلك، ما زال الهدف متشابها وتشكله مختلف عوامل السوق. فالذهب والذهب الأسود هما أكثر السلع الأساسية قيمة في عصرنا. وفي السنوات القادمة، سوف تحل مكانهما سلع أساسية حساسة بالنسبة للطاقة ستثير المنافسة وتؤدي إلى الصراعات المسلحة.

ومن منظورنا، يبدو واضحا أن المنافسة الشديدة على امتلاك الموارد الطبيعية الثمينة تؤجج الصراع المسلح. فالمورد الطبيعي ليس مسؤولا ولا يمكن أن يكون مسؤولا على هذا النحو. وهكذا، كي يستطيع المجلس معالجة هذه المسألة بفعالية، يجب عليه أن يعترف بأن لسلطاته الواسعة حدودا. يمكنه فرض جزاءات وأكثر. ويمكنه أن يأذن باتخاذ إجراء عسكري، غير أن من شأن ذلك ألا يحل المشاكل الكامنة. وربما يتعرض المجلس لتجربة الانخراط في مجال منع الصراعات.

لقد خصص الميثاق عن قصد عددا من المؤسسات لمعالجة مراحل الصراع المتعاقبة. ويمكنني أن اذكر عددا من

المنظمات داخل أسرة الأمم المتحدة مجهزة تماما في مجال منع الصراعات. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دون كلل على تعزيز الحكم الرشيد في العديد من البلدان النامية. ويمكنهما أن يسهما إسهاما كبيرا في الحفاظ على السلم والأمن. ويمكنهما كذلك أن يعملا على زيادة الوعي بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة في البلدان المتقدمة النمو إزاء ما لأعمالهم وسياساتهم من أثر على تأجيج الصراعات العنيفة. وفضلا عن ذلك، يمكن للجنة بناء السلام أن تعالج كذلك المسائل المتعلقة بحالات ما بعد الصراع. ومن ثمّ، فإن الأمم المتحدة لا تفتقر إلى الأدوات المناسبة لمعالجة الأوجه والمراحل العديدة للصراع المسلح.

وفي الختام، يود وفد بلدي الاقتراح بأن يقوم مجلس الأمن والجمعية العامة بمناقشة السبل والوسائل للاشتراك معا في تنظيم مؤتمر دولي بشأن هذه المسالة الهامة. فمن شأن هذا المؤتمر الذي تنظمه هاتان الهيئتان الهامتان أن يبعث إشارة واضحة لا لبس فيها بشأن التزام هاتين الهيئتين بمعالجة هذه المسألة بطريقة منسقة وشاملة.

السيد البدر (قطر): السيد الرئيس، يسرني أن أراكم بيننا اليوم تترأسون مجلس الأمن، وأود أن أهنئكم باسم وفد دولة قطر على الأداء الرائع الذي يقوم به وفدكم في رئاسة المجلس هذا الشهر، مع تمنياتي لكم بكل التوفيق في إكمال تلك المهمة على أفضل وجه.

يتصادف إدراج موضوع اجتماع اليوم مع حقبة بتنا نرى فيها البلدان التي تتمتع بموارد طبيعية وقد وقعت في براثن الصراعات، وينتشر فيها عادة العديد من بعثات الأمم المتحدة لصون السلام.

ومما لا شك فيه أن هذه الظاهرة ليست جديدة إنما هي تعبير معاصر عن قصة قديمة يعود تاريخها إلى النصف الثاني من القرن الماضي. وقد كان الحافز الرئيسي لمغامرات ما وراء الحدود والسباق للسيطرة على الموارد الطبيعية للبلدان النامية واستغلالها.

وأود بداية أن أذكر الحقائق التالية:

أولا، إن موضوع الموارد الطبيعية لا يقع أساسا ضمن اختصاصات وصلاحيات مجلس الأمن التي نص عليها وحددها ميثاق الأمم المتحدة، بل يقع في صلب اختصاصات وولايات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة. وتناول مجلس الأمن لهذا الموضوع يشكل تعديا على صلاحيات هذه الهيئات ويقوض من مبدأ ديمقراطية الأمم المتحدة. ونحن لا نوافق على منح مجلس الأمن سلطة زائدة لبسط نفوذه على موارد الدول من خلال ربط الموارد الطبيعية بمسائل الأمن والسلم الدوليين.

ثانيا، إن دعامة الاستقلال السياسي والاقتصادي لأي دولة هو تمتعها بممارسة حقها الكامل وغير المنقوص في تقرير مصيرها، وفي ممارسة السيادة التامة على مواردها الطبيعية لمصلحة تنميتها ورفاه شعبها. وقد كفل القانون الدولي الحق المطلق لكل دولة في التصرف بثرواتها ومواردها الطبيعية، وفقا لمصالحها القومية. وعلى ضوء ذلك، فإن فرض أي نفوذ لمجلس الأمن على هذه الموارد يعد خرقا للقانون الدولي، ويجعل سيادة الدول على مواردها الطبيعية محدودة ومحكومة بالاستراتيجية العالمية.

ثالثا، لقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقتضى قرارها ١٨٠٣ (د-١٧) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ والمعنون ”السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية“، والذي أشار، في جملة أمور أخرى، إلى أنه ”يتوجب ممارسة حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية وفقا لمصلحة تنميتها القومية ورفاه شعب الدولة المعنية“.

رابعا، وفي نفس المعنى كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، والمعنون "ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية"، لا سيما ما جاء في الفصل الأول من ذلك الميثاق بشأن المبادئ التي تخضع لها العلاقات الاقتصادية بين الدول، وكذلك العلاقات السياسية، وما جاء في المادة (٢) من الفصل الثاني الخاص بحقوق الدول وواجباتها الاقتصادية حيث نصت الفقرة (١) منها على ما يلي: "لكل دولة سيادة كاملة دائمة تمارسها بحرية على جميع ثرواتها واستخدامها والتصرف بها".

كما تجدر الإشارة إلى ما يلي: الفقرتان (١) و (٢) من المادة الأولى من القسم الأول من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، ونفس الفقرتين الواردتين في اتفاقية الحقوق المدنية السياسية لعام ١٩٦٦؛ وميثاق الأمم المتحدة؛ والقواعد الدولية المنظمة لموضوع الموارد الطبيعية في حالات الاحتلال العسكري، التي تلزم دول الاحتلال بعدم استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة وعدم إلحاق الضرر بها.

إننا من هذا المنطلق نود أن نؤكد على أن أغلب حالات الصراع التي يشهدها العالم اليوم لا ترجع جذورها إلى الموارد الطبيعية، بل إلى أسباب سياسية دولية وداخلية عديدة. وبمراجعة تقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب النزاع في أفريقيا نجد أنها تعزى أسباب النزاع إلى المراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية والمجموعات المختلفة من السياسات العامة، وأنماط التفاعل الداخلي والدولي، والمتغيرات الإقليمية، كما تتطرق إلى الآثار المتراكمة الناتجة من الحقبة الاستعمارية. وبالرغم من أن هذه التقارير تشير أيضا إلى الموارد الطبيعية، فإنها لا تركز عليها كسبب جذري لأسباب النزاع.

لقد كان من الأفيد لنا في ظل هذه الخليفة التاريخية أن نتناول العلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية. فلنأخذ حالة أفريقيا، وهي منتج رئيسي للسلع الأساسية. فاليوم يزدهر اقتصاد السلع الأساسية فيها بسبب تزايد الطلب من البلدان التي يتسارع فيها النمو في المناطق النامية، بما فيها الهند والصين. وهنا، تستطيع البلدان المتقدمة النمو أن تلعب دورا بناء للغاية من خلال دمج الدول النامية في التجارة العالمية وتسهيل وصول صادراتها إلى الأسواق العالمية ومنحها معاملة تفضيلية، وتسهيل نقل التكنولوجيا إليها، وزيادة المساعدات الرسمية للتنمية وإعفاء الديون. بالإضافة إلى دعم استراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبارها جزءا من التعاون الثلاثي من أجل التنمية. وبذلك تكون هذه البلدان أسهمت في مساعدة العديد من البلدان الغنية بالموارد، خاصة في أفريقيا، بإعطاء دفعة لمحركات النمو فيها حتى تخطو خطى سريعة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويجب ألا تتحول الموارد الطبيعية لبلد بالضرورة إلى لعنة عليه. ومن الأهمية بمكان أن نتجنب تكرار تاريخ الحقبة الاستعمارية المؤلمة. فعوضا عن أن ننظر إلى الموارد الطبيعية كمصدر للصراع، حري بنا أن نرسخ هذه القضية على جدول أعمال التنمية في الأمم المتحدة.

وهكذا، سيكون من الأفيد لنا أن نناقش قضية الموارد الطبيعية في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار جدول أعمال التنمية عوضا عن تحويلها إلى موضوع يناقش في مجلس الأمن، حتى تستطيع الدول النامية إدارة مواردها الطبيعية بعيدا عن الوصاية والتدخل الأجنبي وحتى يمكنها أن تحقق مصالحها الوطنية في إطار نظام اقتصادي دولي عادل.

السيد سويسكوم (بنما) (تكلم بالإسبانية): إن قرار الحكومة البلجيكية عرض بند مناقشة اليوم على المجتمع

الدولي هو اعتراف بعلاقة الترابط الهامة التي كثيرا ما نجدها بين الموارد الطبيعية والصراعات المسلحة.

ورغم أن الوفرة تشكل عنصرا مهما للسلم والأمن الدوليين، يمكنها أيضا أن تكون عبئا ثقيلا ما لم تُستثمر ثمارها في المستقبل، أو ما لم تكفل الدول وصول المكاسب إلى عامة الشعب، من خلال قواعد التنظيم الشفافة للتوازنات السياسية ومؤسسات الدولة. ولقد تعامل المجلس مع صراعات عنيفة كان فيها استغلال الموارد يغذي الوحشية والتجاهل المزعوم لأبسط حقوق الإنسان. لكن الاقتصار على رد الفعل وحده لا يفي بالمسؤولية الوقائية للمجلس إزاء التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ففي المرحلة الأولى، على الحكومات ضمان الإدارة التشاركية والجامعة لثرواتها الطبيعية، وذلك من أجل ضمان ألا يؤدي الطموح إلى الصراع. ويجب على المجلس بعد ذلك أن يتعاون مع الحكومات وأن يعزز جهودها الرامية إلى تحقيق مستوى أعلى من الشفافية والمسؤولية ومنع الحالات التي تُقتلع فيها العائلات من ديارها ويقع فيها ملايين القتلى وتستشري فيها الوحشية.

ومن خلال التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي وقطاع الأعمال الخاص، بدأت مبادرات قيمة للحد من الاتجار غير القانوني بالموارد الطبيعية وتطبيع أنشطة الحكومات وقطاع الأعمال الخاص في استغلال الموارد المعدنية والطبيعية. على سبيل المثال، يمكن لعملية كيمبرلي أن تفخر اليوم بأن ٩٩ في المائة من الماس المتداول لا علاقة له بالصراعات. وذلك النجاح وغيره من النجاحات المماثلة ينبغي أن تشجعنا على التصدي للتحديات الجديدة.

ولكن من سوء الطالع أن أدوات مثل عملية كيمبرلي هي التزامات طوعية، وثمة خطر حقيقي من ألا يكون تنفيذها أولوية. لكن ينبغي ألا يمنع ذلك المجتمع الدولي من استخدام آليات مثل لجنة بناء السلام ليكون أنشط في تشجيع المزيد من المراقبة والشفافية ورصد أعمال الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص. إن الدروس المستفادة من المبادرات الأخيرة للحد من نقل الموارد في الصراعات تشمل تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز تلك المبادرات في سياق مناسب للمجلس.

وإحدى النقاط الخلافية تتعلق بالجزاءات التي يفرضها المجلس. وعلى الرغم من إحراز تقدم في صياغة ما تُسمى الجزاءات المحددة الأهداف، يجب أن ننظر في الإجراءات التي يمكن وضعها لمن يخالفون تلك الأحكام. وعندئذ يمكننا، كما أعلنت بلداننا في عام ١٩٤٥ عند توقيع ميثاق الأمم المتحدة، أن ندفع ”بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): في جميع العصور وفي كل مكان تقريبا كانت الموارد الطبيعية دائما مرتبطة بالحروب والعنف. ولقد ألهمت القراصنة والغزاة الباحثين عن الذهب.

إن مناقشة اليوم بشأن حفظ السلم والأمن الدوليين: الموارد الطبيعية والصراعات، تتيح أيضا لنا الفرصة لبحث جوانب منع نشوب الصراعات وكذلك إدارتها. ويشكر الكونغو الوفد البلجيكي بشكل خاص على هذه المبادرة. بالإضافة إلى ذلك، نود أن نرحب بحضوركم شخصيا، السيد وزير الخارجية، بصفتكم رئيسا لوفد بلدكم.

إن الكونغو مقتنع بأن مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - ونحن نرحب أيضا بحضور رئيسيهما هنا - في السعي إلى زيادة فعالية المنع وتعزيز الاتساق الذي جعل مختلف هيئات الأمم المتحدة تقيم مدى فعاليتها، فإن سوف تركز معا على العوامل الجوهرية

التي يرتكز عليها السلم والأمن والتنمية، التي هي جزء من ولايتها.

لقد ساعدت وفرة الموارد الطبيعية في أفريقيا على صنع تاريخها المعاصر، وكان ذلك على الأغلب مضرا لها بدلا من أن يكون لصالحها. ومنذ عصر التجارة الثلاثية بين أوروبا وأفريقيا والأمريكتين، أوجدت التجارة في ما كان يسمى آنذاك ''خشب الأبنوس'' الحافز على التدخل الاستعماري في شكل امتيازات زراعية وتعدينية لشركات التعدين الكبرى، التي لم تكن مساءلة إلا أمام دولها ومجالس إدارالها. ويظهر في التكالب على النفوذ فيما بين الشركات العابرة للقارات وفي الحروب المتكررة، التي لا تزال تؤثر اليوم على سرعة التغيير في أفريقيا، استمرارية ملحوظة سواء من حيث الزمان أو المكان.

وقد أدركت أفريقيا بسرعة في الستينات كنه هذه المسألة التي تؤثر في حصولها على السيادة الدولية. وهكذا حددت الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية في عام ١٩٦٨، قبل قمة الأرض في ريو بربع قرن، شروط التحكم في مواردنا الطبيعية وإدارتها. وكانت مجموعة الـ ٧٧، بل العالم الثالث بشكل عام، تدعو في الوقت ذاته لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد يستند إلى التسعير العادل للسلع الأساسية وإقامة نظام للتبادل التجاري المنصف؛ وعملت المجموعة أيضا على تكوين رابطات للبلدان المنتجة لمختلف السلع الأساسية.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يشير إلى أن آراءه متفقة مع الآراء التي سيعرضها ممثل تونس بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

وقد أظهر تقرير الأمين العام كوفي عنان الذي صدر عام ١٩٩٨ عن أسباب الصراع وتعزيز السلام والتنمية المستدامين في أفريقيا (S/1998/318) بجلاء أن الموارد الطبيعية تلعب دورا متزايد الأهمية في إشعال نيران الصراعات واستمرارها، وأن تلك الموارد تثير جشع أصحاب المصلحة على الصعيدين المحلي والخارجي على حد سواء. فالحكومات أو الشركات تنتظم في شبكات تتحكم في العملية برمتها من الاستغلال إلى التسويق، وتكفل الرخاء في الوقت ذاته لتجار الأسلحة الذين يحسنون الانتفاع من وراء هذه العملية.

وهكذا شكل النفط والماس والأخشاب والذهب والكولتان وغيرها من المواد الأولية المصالح الرئيسية في الحروب التي وقعت في أنغولا وسيراليون وليبريا وغينيا - بيساو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها. ويجب أن نضيف إلى تلك الموارد بصفة متزايدة الصراعات الناجمة عن السيطرة على الأراضي والموارد المائية في المناطق المكتظة بالسكان، كما هو الحال في رواندا وبوروندي، وفي الشرق الأوسط. وبالنظر إلى أهمية هذه المصالح، بدأت تنشأ مبادرات للتعاون الإقليمي كالشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

ورغم أن الموارد الطبيعية ليست بالسبب الرئيسي في اندلاع الصراعات، فإن استغلالها يحدد مدى دوام الصراع. ففي أنغولا على سبيل المثال، كان تعدين الماس هو الذي يزود الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا) بالدخل الكافي لشراء الأسلحة ودفع مرتبات الجنود ومواصلة القتال على مدى سنوات، مما دمر البلد وأعاق تنميته. وعندما ينحاز حلفاء خارجيون إلى جانب كل طرف من أطراف الصراع، كما في هذه الحالة، فإن التواطؤ الخارجي ينشط ويكاد يعمل على نحو مكشوف دون مواربة.

ويستحوذ المتمردون في كثير من الحالات على أنشطة التعدين ومن ثم يعتمدون على أنفسهم في التمويل. وأحيانا يستخدمون آلية ثالثة للتمويل، هي بيع حقوق

الاستغلال في المستقبل للموارد التي ينوون الاستيلاء عليها أو التي يسيطرون عليها بالفعل. وقد شهدنا ذلك في ليبريا وسيراليون.

وترتبط العوامل الداخلية للصراعات الأفريقية إلى حد كبير أكثر من أي وقت مضى بالسيطرة على السلطة السياسية التي تتيح السيطرة على الموارد الاقتصادية؛ فالصلة بين الاثنتين وثيقة. وكما قال كوفي عنان في تقريره عام ١٩٩٨، بالنظر إلى طابع التعدد العرقي الذي تتسم به معظم البلدان الأفريقية، فإن التنافس من هذا القبيل لا يؤدي في كثير من الأحيان إلا إلى العنف في إضفاء الطابع السياسي على الانتماء العرقي. وهكذا تجد الفعاليات الخارجية التي أسلفت الإشارة إليها من السهل أن تتدخل، إن لم يكن في إشعال الصراع، فعلى الأقل في إبقاء جذوته مشتعلة.

ومن الأقوال الجديدة التي تتردد في أفريقيا: النفط هو مصدر الصراعات والحروب. ويتجلى في هذه المقولة ما يلاحظ بمرارة، في بعض البلدان، من أن الموارد الطبيعية تحول دون سلاسة الأداء الاقتصادي، وتؤدي إلى الفساد وإهدار الموارد الناجمين عن الاستغلال، حتى حين يجري هذا الاستغلال في احترام ظاهري لسيادة الدولة. ولقد لوحظ في الواقع أن أشد البلدان اعتمادا على تصدير المعادن أو بعض المنتجات الأخرى هي أيضا أضعفها في النمو الاقتصادي وأشدها معاناة للفقر المدقع. ولا مناص من أن تثير هذه العناصر القلق، لأنها تزيد من احتمال نشوب الصراعات.

وهكذا تزداد مؤشرات سوء الإدارة كلما طرأ الضعف على سيادة القانون وكُرست الهياكل الإدارية لإدارة صادرات السلع الأساسية، بدلا من تكريسها لهدف تعزيز إجراءات التنظيم والرقابة. بل لقد أمكن للموارد الطبيعية في بعض الحالات تعزيز الحركات الانفصالية تحت تأثير بعض المواطنين من الذين لديهم هوس بتركز هذه الموارد الطبيعية في جزء من بلدهم له هوية ثقافية أو عرقية أو جغرافية معينة.

والواقع أن طبيعة السلطة السياسية في العديد من البلدان التي تملك الموارد الطبيعية قد أدت إلى إدارة توارثية تمنح القادة سيطرة تكاد تكون مطلقة على الموارد على حساب أهداف التنمية. ويؤدي انعدام الرقابة من جانب أجهزة الدولة إلى شتى التجاوزات، بما في ذلك تهريب رؤوس الأموال، ودائما إلى نصف الكرة الشمالي. ووفقا لتقييمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن قارة أفريقيا، التي ترمز للمساعدات الإنمائية الرسمية، تجد نفسها في موقف بالغ التناقض يتمثل في أنها مصدر لرؤوس الأموال الصافية للبلدان المتقدمة نموا في الوقت الذي سئمت فيه هذه البلدان من تقديم المساعدات لها.

علاوة على ذلك، كثيرا ما يؤدي رجال الأعمال الأجانب العاملون في البلدان التي تعاني من حالات صراع أو أزمات إلى تفاقم التوتر، ولا يعزى ذلك لتورطهم شخصيا أحيانا في قلب أحد أنظمة الحكم فحسب، مما يوجد زعزعة للاستقرار مؤاتية لمصالحهم، وإنما يعزى أيضا لضآلة ما يُبدون من الاهتمام بالنتائج السلبية المترتبة على نشاطاتهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان والبيئة.

فلا بد للبلدان النامية التي تنتج الموارد الطبيعية أو تملكها من أن تعزز نظمها الديمقراطية، ولا سيما التعددية السياسية وآليات الرقابة، ولا بد لها من أن تعزز سيادة القانون وتحظر التهاون مطلقا مع الفساد، أو بعبارة أخرى لا بد لها من الإدارة الصالحة. أما فيما يتعلق بالتآمر الخارجي، فينبغي وضع مدونات أخلاقية للسلوك تعزيزا للمسؤولية الاجتماعية في جميع البلدان المضيفة من أجل توجيه الأنشطة صوب الخير العام وتطبيق سياسات تتسم بالشفافية في العمليات الاقتصادية والمالية. ولكفالة مصداقية

نظم العقوبات، ينبغي ألا تلقى الشركات عبر الوطنية من اللين في المعاملة أكثر مما يلقى القادة المحليين حين يتعلق الأمر بالإساءات والجرائم الاقتصادية.

ونرحب بدعم مجلس الأمن لعملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، التي تساعد على الحد من الاتجار فيما اصطُلح على تسميته بالماس الملطخ بالدماء أو ماس الصراعات. فذلك إسهام كبير يعيد شيئا من الأخلاقيات إلى هذه التجارة.

ومن المهم أيضا تشجيع الدول على التقيد بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

وتلك المبادرة تمنع الفساد من حيث أنها تكشف النقاب عن الأموال التي تدفعها شركات التعدين إلى الدول المضيفة وهي مدفوعات يغذي ما يشوبها من غموض الفساد ويكرس إدارة الممتلكات في إطار عائلي. ويجب تزويد المواطنين بمعلومات أفضل عن الإيرادات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية لبلدانها بغية الحد من سلوكيات النهب التي تتنافى مع المصلحة العامة ويمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار بل إلى الصراع المسلح.

أما فيما يتعلق بشركات النفط على نحو خاص، فإنها ستستفيد من نشر ما تصرفه من مدفوعات إلى الدول التي تنفذ فيها أنشطتها. وتلك هي الفكرة التي تستند إليها حملة "انشر ما تدفع" التي تدعمها العديد من المنظمات في سائر أنحاء العالم.

وأخيرا، في مجال استخدام الموارد الطبيعية لبناء السلام، كثيرا ما يذكر التمويل غير الكافي. وبينما يتطلب بناء السلام موارد كبيرة، يمكن للبلد المعني توفير تلك الموارد. وتلك هي مفارقة بلدان غنية جدا لكنها تتخبط في الفقر – مفارقة تشكل في حد ذاتها تحديا للنظام الدولي للعلاقات الاقتصادية، وتطرح، في الوقت ذاته، مشكلة عمليات حفظ السلام والآفاق الاستراتيجية التي تعتمد عليها. غير أن ذلك يشكل نقاشا مختلفا.

ويؤيد وفد بلدي مشروع البيان الرئاسي الذي سيعد في ضوء مداولاتنا، ويؤكد اهتمامه بهذه المناقشة. ونتعهد بأن نوليها اهتمامنا الخاص واهتمام الفريق العامل المخصص للمجلس المعني بمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا، الذي يتشرف الكونغو برئاسته.

السيد تاشي – مينسون (غانا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلدي بكم، سيدي الوزير، في هذه الجلسة ويود أن يعرب عن تقديره للرئاسة البلجيكية على تنظيمها لهذه المناقشة. كما يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل تونس بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

لقد شكلت الموارد الطبيعية واستغلالها، على مر العصور، عاملا يسهم في التوترات والصراعات داخل الدول وفيما بينها. وفي السنوات الأخيرة، رغم أن المنازعات بين الدول بشأن الموارد الطبيعية تدار بصورة جيدة نسبيا من خلال الآليات التي وضعها المجتمع الدولي، من قبيل الوساطة والهيئات القضائية الدولية، شكَّل التنافس على تلك الموارد والمطالبات بها داخل الدول أسبابا لصراعات وحروب أهلية وحشية في بعض المناطق من العالم.

ولدى اضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، من المناسب تماما تركيزه على الموارد الطبيعية باعتبارها أحد الأسباب الجذرية للصراعات.

ونظريا، تتيح الموارد الطبيعية فرصة لتعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين. غير أن تلك الموارد ذاتها شكلت، في مناسبات مختلفة، دافعا للصراعات، وفي حالات عديدة، أججت الصراعات وأطالتها.

ولدى مناقشة هذه المسألة، قد يكون من المجدي أن ننظر فيها من وجهات النظر التالية: منع نشوب الصراعات، وحالات الصراع، وحالات ما بعد الصراع.

أما فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات، فلا بد من إدارة الموارد الطبيعية بصورة مسؤولة خدمة لمصلحة السكان. وينبغي لهذا النهج للإدارة الرشيدة أن يروم تعزيز الأمن البشري والتنمية الاقتصادية. والعلاقة بين الأمن البشري والتنمية الاقتصادية ينبغي أن تشكل الأساس لهذه السياسة.

ومن مسؤولية الحكومة ضمان حماية النظام الدستوري واستمراره بتهيئة الظروف الضرورية للأمن البشري، مما سيعزز الجهود صوب تحقيق التنمية. ومجمل القول، إن العامل الحاسم هو التوزيع العادل للإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية لتوفير الرعاية الصحية، والتعليم، وبرامج التخفيف من وطأة الفقر، ونظم ترسيخ سيادة القانون. ومن جملة أمور أخرى، هذا النهج الشامل من شأنه إزالة مصادر التوتر وفقدان الثقة من المجتمع.

وفي حالات الصراع، عندما لا يجري التدخل، يواجه المجتمع الدولي تحديا يتمثل في تهيئة الوسائل اللازمة للحيلولة دون أن تؤدي إساءة استخدام المكاسب المتأتية من الموارد الطبيعية إلى تأجيج الحرب وإطالتها. وقد لجأت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته إلى فرض جزاءات على السلع وإصدار الشهادات كوسائل لمواجهة المشكلة. والسؤال المطروح هو: إلى أي حد تعتبر عملية فرض الجزاءات وإصدار الشهادات فعالة؟

ويجب القول إن عملية كمبرلي لإصدار الشهادات المتعلقة بالماس حققت نجاحا هاما للغاية في وقف الاتجار بالماس في مناطق الصراع. غير أن هناك أدلة توضح أنه، في بعض الحالات، يجد بعض رجال الأعمال الجشعين وسائل مبتكرة للاتجار بهذا الماس من خلال بلدان أخرى غير مدركة، وبالتالي يجري إخفاء مصدر الماس. كما أن انتهاك الجزاءات قد أصبح فنا، إذ أن المواد المحظورة تجد طريقها إلى السوق العالمية. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تعزيز عملية نظام الجزاءات وإصدار الشهادات. ولا يمكن القيام بذلك دون توخي الحذر والتعاون الفعال من جانب جميع الأعضاء.

ويتمثل الجانب الآخر للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في حالات الصراع في أثر ذلك الصراع على البيئة. وفي عدم وجود نظام مسؤول للإدارة، من المستبعد أن يتم الامتثال لمعياري السلامة والبيئة.

وأما فيما يتعلق بحالات ما بعد الصراع، فلجنة بناء السلام تضطلع بدور هام في تيسير إعادة بناء مؤسسات الحكم لضمان وجود إدارة للموارد الطبيعية تتسم بالكفاءة والمسؤولية. وحالما تشكل حكومة مسؤولة ومنتخبة بحرية، يمكن رفع الجزاءات.

ولدى مناقشة الصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات، لا يمكننا تجاهل أنفس الموارد الطبيعية كافة: الماء. فالماء هو الحياة بعينها. وعلى الرغم من أن الماء مورد متجدد، فقد تضررت الإمدادات بفعل التلوث، والاكتظاظ السكاني، وتغير المناخ. وأسهمت تلك العوامل في زيادة الضغط على موارد المياه من حيث الكم والنوعية. ونتيجة ذلك هي أزمة مياه عالمية تلوح في الأفق، سيتعين على المجتمع الدولي التصدي لها في المستقبل.

وقد أشار تقرير للبنك الدولي صدر عام ١٩٩٩ إلى أن ٤٠ في المائة من سكان العالم - حوالي بليوني نسمة - لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة. والعديد من الدراسات تشير إلى أنه من المرجح أن الماء سيحل محل الطاقة باعتباره أكثر الموارد الطبيعية حيوية ومن المرجح أيضا أن يصبح مصدرا للتوترات والصراعات داخل الدول وفيما بينها.

ولتفادي هذه الأزمة التي تلوح في الأفق، يجب على المجتمع الدولي وضع برنامج عمل شامل ومنسق بشأن إدارة موارد المياه، وسياسة للسكان وتغير المناخ.

وأخيرا، يود وفد بلدي التشديد على وجوب النظر في مسألة الموارد الطبيعية والصراعات من جميع جوانبها المتعددة الأبعاد إذا أردنا أن نحرز أي تقدم.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): تعقد المناقشة بشأن الموارد الطبيعية والصراعات في الوقت المناسب وهي ضرورية بالفعل. والرئاسة البلجيكية باقتراحها هذا الموضوع المحدد، قد مكنتنا من التمييز الواضح بين البلدان الأفريقية التي تنعم بالسلم، حيث أصبحت الموارد الطبيعية شريان الحياة للشعب، مقابل تلك البلدان التي تتخبط في الصراعات أو الخارجة منها.

وأفريقيا قارة غنية ببعض أكثر الموارد الطبيعية طلبا، مثل النفط، والماس، والكاكاو، والكولتان، والخشب. وبينما تستخدم العديد من البلدان الأفريقية مواردها لزيادة تحسين الأحوال المعيشية لشعوبها، أصبح وجود تلك الموارد الطبيعية نقمة في البلدان التي توجد فيها صراعات.

وخلال اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالموارد الطبيعية والصراعات في أفريقيا لعام ٢٠٠٦، أكد الاجتماع ”الحاجة إلى اتباع نهج واسع النطاق وشامل يراعي صلة الترابط بين إدارة الموارد الطبيعية والمسائل الأخرى المتعلقة بالسلام، والأمن، والتنمية“، فضلا عن ”الحاجة إلى التنسيق، والتعاون، والشراكة لدى معالجة مسألة الموارد الطبيعية“.

وفي العديد من البلدان التي شهدت صراعات، فان حركات التمرد هي التي طورت إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية في العالم المتقدم النمو، على النحو الذي أثبتته الأدلة التي تم جمعها بشأن العديد من الصراعات التي أصبحت موضوعا لمجلس الأمن، مثل أنغولا وليبريا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار. وهذه الحالة تجعل الدور الذي يضطلع به التجار وشركات النقل والمصارف الدولية والشركات المتعددة الجنسيات جزءا جوهريا من هذه المناقشة. ومن ناحية أخرى، فإن الحكومات الوطنية التي ينتمي إليها الأشخاص المتورطون في الاتجار مع المتمردين والمهربين وتجار الأسلحة يجب أيضا مساءلتها على الأعمال التي ترتكبها كياناتها في الخارج.

وفي حالة الماس، أظهرت عملية كيمبرلي مدى فعالية المبادرات على نطاق الصناعات في تحقيق المساءلة وكفالة تقليص التصدير غير المشروع للموارد. وبالتالي، ينبغي تشجيع المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي من جانب القطاع الخاص في تجارة الموارد الطبيعية. ومن شأن هذا النهج أن يكون طريقة استباقية لضمان أن تسهم الموارد الطبيعية في تحقيق السلام والرخاء والتنمية الاقتصادية.

وفي التصدي للصراعات، قام مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٠ بتنفيذ العديد من نظم الجزاءات. ولا يمكن التأكد من نجاح تلك النظم إلا إذا مارست الدول والشركات المتعددة الجنسيات التزاماتها بالتمسك الكامل بنظم الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن وتنفيذ هذه النظم. والدور الذي تضطلع به أفرقة الخبراء التابعة للأمم المتحدة في رصد تنفيذ نظم الجزاءات وفي ضمان الامتثال لتلك النظم وإنفاذها دور لا غنى عنه. وبالتالي فإن الأمر الجوهري هو إجراء تحسين وتعزيز مستمرين لقدرات ودور الأمانة العامة وأفرقة الخبراء ليكون لديها تقدير مناسب للتطورات المتغيرة على أرض الواقع والرد على هذه التطورات.

كما أن دور الجزاءات المحددة الأهداف والفردية أصبح أداة هامة في يدي مجلس الأمن في التصدي للاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والنتائج السلبية لهذا الاتجار. ولكن

إمكانية الرجوع عن الجزاءات المحددة الأهداف يمكن أن تعمل بوصفها جزرة هامة في ضمان الرجوع عن تلك التدابير حالما يتم ضمان تعديل السلوك. وخير مثال على ذلك هو رفع نظم الجزاءات مؤخرا عن الأخشاب والماس في ليبريا.

وفي حالة حفظ السلام وبناء السلام، ينبغي للمجلس أن يضمن معالجة الأسباب الجذرية للصراعات والدور الذي تضطلع به الموارد بوصفها عاملا مساعدا في اتفاقات السلام بغية كفالة عدم ارتداد الدول إلى الحلقة المفرغة للصراع. وفي هذا الصدد، فإن الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام جوهري في ضمان أن تؤخذ الموارد الطبيعية في الحسبان حينما تطور اللجنة استراتيجياتها المتكاملة لبناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع.

وتتجلى الصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات بطرائق مختلفة في مختلف البلدان. واتخاذ نهج كلي أمر جوهري في تصميم استجابة للسياسات المتعددة الأوجه لهذه المسائل المعقدة في مجالات الحكم ودور القطاع الخاص وفي التصدي لعدم المساواة والتخلف الإنمائي. ونرى أن من المؤكد أن تساعد هذه المناقشة التي تعقد اليوم في تطوير تلك الشراكات والنهج الكلية الواسعة. ولهذا السبب نؤيد البيان الذي سيتم اعتماده اليوم.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتود فرنسا، أولا وقبل كل شيء، أن تشكر الرئاسة البلجيكية لمجلس الأمن والوزير كارل دي غوشت على تنظيم هذه المناقشة المفيدة بشأن موضوع هام. ويحدونا أمل كبير في أن تؤدي مناقشة اليوم إلى تعزيز فهم الصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات وإلى زيادة النظر في هذه الصلة في أعمال المجلس.

هذه ليست مشكلة جديدة. فمنذ التسعينات، استرعى تمويل حركات تمرد معينة في شرق أفريقيا ووسطها بما سمي ”الماس الملطخ بالدماء“ الانتباه إلى الصلات بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والآثار على السلام والأمن. وفي الواقع، تم إنشاء حلقة فعلية لاقتصاد الحرب في بعض البلدان. وبغية وقف هذه الحلقة، كان من الضروري إيجاد رد يتضمن هذا البعد، وهو بعد اقتصادي.

إن عملية كيمبرلي، التي نشأت بشكل مباشر من هذه الملاحظة، تعتبر النجاح الرئيسي في إصدار الشهادات المتعلقة بمورد معدني. وينعكس نجاح العملية بشكل خاص في الزيادة الكبيرة في الإسهام الرسمي للبلدان المعنية. ولكن العملية – التي يرأسها الاتحاد الأوروبي هذا العام – ما زالت ضعيفة، نظرا لأنها تعول على إجراء تحسينات في حفظ الإحصاءات وفي تنفيذ المزيد من الضوابط الداخلية القوية. وبالرغم من هذا الضعف، فإن العملية تمثل نجاحا ظل يشكل مصدرا للعديد من المناقشات التي تجري الآن بشأن توسيع نطاق المنهجية وتكييفها بغية أن تنطبق على الموارد المعدنية الأخرى.

ولا بد لمجلس الأمن، من تشجيع هذه المبادرات لأنها تتصدى بشكل مباشر لمشكلة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية بوصفها عاملا في الصراعات – وهو أمر يقع في نطاق اختصاص المجلس. كما أن على المجلس أن يؤكد بقوة ووضوح وبدون تردد وفي جميع الأوقات التي تتطلب ذلك، على الصلة بين الاستغلال غير القانوني لأي موارد طبيعية معينة وصراع ما.

ونؤمن بأن علينا أيضا أن نتأكد من تعزيز فعالية آليات الجزاءات التي أنشأها المجلس بغية زيادة الاتساق

والقدرة على الاستجابة. ونرى أن ذلك يمثل إحدى الأولويات العليا للمجلس في عمله في هذا المجال.

كما أن على المجلس أن ينظر في الإجراءات التي يتعين اتخاذها من فترة إدارة أي أزمة إلى الخروج منها بحيث يتم تمديد تلك الإجراءات بشكل طبيعي في إطار مرحلة بعد انتهاء الصراع. وذلك يعني تحديدا أن على المجلس أيضا أن يأخذ بعين الاعتبار المشكلة التي تجمعنا اليوم حينما يقوم بصياغة الولايات لعمليات حفظ السلام.

ولا بد أيضا من الاعتراف، على النحو الذي قام به العديد من المتكلمين قبلي، بأن الصلات القائمة بين الموارد الطبيعية والصراعات تتعلق بمجالات تقع في نطاق اختصاص هيئات أخرى. وبطبيعة الحال أفكر في جميع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية، لأن الإدارة السليمة للموارد الطبيعية تشكل عاملا في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

ما هي مكانة مجلسنا في هذه المسألة؟ في الواقع، يبدو لنا انه لا يمكن مقدما تحديد المدى الدقيق للمسؤولية التي يتحملها المجلس حيال هذه المسألة فيما يتعلق بالمؤسسات الدولية الأخرى أو الشركاء الثنائيين. والواقع يتوقف الأمر على ظروف كل حالة بعينها، ومن المؤكد أنه لا يوجد نموذج في هذه المسألة.

ونعتقد أنه سيتعين بشكل طبيعي على لجنة بناء السلام، نظرا لولايتها، أن تأخذ بعين الاعتبار مشكلة استغلال الموارد الطبيعية في سياق عمل اللجنة، مع الرغبة في أن يتم استغلال موارد البلدان الخارجة من الصراعات في ظروف لا تؤدي سوى إلى تحقيق الاستقرار والتنمية في البلد.

ختاماً، أود أن أشدد على أهمية هذه المناقشة في تدارسنا المشترك للسبل الكفيلة بصقل الوسائل المتاحة للمجلس.

السيد شافيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب بحضور رئيسة الجمعية العامة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، معنا هنا في قاعة المجلس.

لقد أكدنا في مناسبات عدة أن أفضل تفسير لأسباب الصراع يمكن أن يتأتى من خلال النظر في الأنماط الهيكلية للمجتمعات التي عانت ويلات الحرب الأهلية. فهذه الخصائص الهيكلية تنم عن تعقُّد الصراعات الداخلية قيد النظر في المجلس، لا سيما تلك الصراعات الناشبة في أفريقيا، كما تنم عن تعقد مهام تحقيق الانتعاش وإعادة البناء والمصالحة ما بعد انتهاء الصراع.

وما من شك في أن كل هذه الصراعات تشترك في بعض الخصائص الهيكلية. فالمجتمعات التي ينخفض فيها دخل الفرد كثيراً؛ والمجتمعات التي تعتمد على إنتاج الموارد الطبيعية والسلع الأساسية، عموماً، والمجتمعات التي ينخفض فيها مستوى النمو الاقتصادي؛ والبلدان التي ما زالت هياكلها الاقتصادية تعكس تأثير الاستعمار، والمجتمعات ضعيفة الاندماج في الأسواق العالمية هي الأكثر تعرضاً للصراعات الأهلية العنيفة. وهذا التوجه نحو العنف يكون أقوى عندما تنطوي تلك الصراعات على عوامل الاستبعاد العرقي أو الثقافي، في جملة أمور.

وتفادياً لنشوب الصراع مجدداً في المجتمعات تلك، لا بد أن نقيم هياكل اقتصادية قابلة للاستمرار بما يشجع على تنويع الإنتاج، وإدماج التكنولوجيا في المنتج النهائي وإعطائه قيمة مضافة أكبر. ولا بد أن نعمل أيضاً على تلافي شدة ضعف تلك المجتمعات وتضررها بانخفاض أسعار السلع الأساسية.

ومع ذلك، فإن تحسين أسعار السلع الأساسية لا يكفي، وكذلك لا يكفي مجرد توقيع اتفاق أو عقد

انتخابات. وقبل كل شيء، لا بد من إقامة هياكل اقتصادية قابلة للبقاء ومؤسسات ديمقراطية شاملة للجميع، إلى جانب ضمان قيام المجتمع على سيادة القانون، وإنشاء أنظمة لحماية حقوق الإنسان في ظل وجود نظام قضائي شفاف وسليم.

وهناك جهود واسعة النطاق لتحليل وتحديد الصلة بين الموارد الطبيعية وحالات الصراع. وينبغي لنا أن نذكر أن هناك أكثر من طريقة للنظر إلى الصلة بين الصراعات والموارد الطبيعية– وهي الصلة التي لا تراها بيرو أصيلة أو لا يمكن تلافيها. ومن هذا المنظور المفاهيمي الواسع، ينبغي للمجلس أن يركز في مناقشاته على عناصر مشتركة، أي تنطلق من خبراته مع البلدان المدرجة في جدول أعماله وتراعي خصائص كل صراع بعينه.

ومن هذا المنطلق، ثمة ملاحظة أولية مفادها أن الأدوات التي يستخدمها المجلس لم تكن بديلاً عن الإرادة السياسية لأطراف الصراع من أجل استعادة السلام أو إعادة بناء مؤسسات بلد ما وإدارته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعلى النقيض من ذلك، تعززت الإرادة لإعادة البناء لدى التوصل إلى اتفاقات سليمة بشأن استخدام وتوزيع الثروة الناجمة عن الموارد الطبيعية وغيرها من السلع الأخرى. وما من شك في أن أحد مقتضيات نجاح عمل المجلس يتمثل في امتلاك الأطراف في صراع ما لموارد من هذا القبيل – أي أنه يمكننا القول إن هذه العمليات يجب أن تقوم على أساس الاعتراف بسيادة الدول على مواردها الطبيعية.

وعليه، يمكننا أن نستنتج أن علينا أن نولي اهتماماً أكبر لتعزيز فعالية الأدوات التي يستخدمها المجلس لتقوية الأنظمة الداخلية لإدارة مستقلة للموارد الطبيعية المتفق عليها في اتفاقات السلام، والتأكد من أن تمويل الأطراف في الصراع لن يطيل أمد صراع عنيف على السلطة أو يكثفه. ومجلس الأمن قد استخدم ذلك النهج محققاً نتائج إيجابية في السعي من أجل السلام في ليبريا وسيراليون. والاتفاقات الداخلية بشأن الإدارة المستقلة للموارد الطبيعية تبدو ضرورية أيضاً فيما يتعلق بتثبيت الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن ذلك يمكن أن يكون أساسياً أيضاً في حالات أخرى مدرجة في جدول أعمال المجلس، مثل السودان والعراق وتيمور – ليشتي.

وكما ذكرنا آنفاً، لا يمكننا أن نعمم أو أن نشدد على أنه حيثما توجد الموارد الطبيعية، لا بد أن يكون هناك صراع بالضرورة. كما لا يمكننا أن نقرر أن مجرد وجود موارد طبيعية يضمن سلاماً واستقراراً وتنمية. والأمر متروك لمجلس الأمن، انطلاقاً من الحالة الأمنية السائدة في البلدان المدرجة في جدول أعماله، لكي يتابع عن كثب التطورات السياسية في كل من هذه البلدان، وأن يعزز الاتفاقات السياسية لمساعدة الدول على استعادة السيطرة على أراضيها، وضمان الامتثال لعمليات حظر الأسلحة ونظم الجزاءات.

وبالمثل، وبالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية والدول المجاورة والجهات الفاعلة الأخرى، وخاصة في مجال التمويل والتنمية – مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي – لا بد للمجلس أن يكفل تعزيز قدرات الدول كيما يمكنها النهوض بالإدارة المستقلة والشفافة لمواردها الطبيعية وعملية بناء السلام.

أخيراً، نعتقد أن خبرتنا ينبغي أن تمكن المجلس من اتخاذ نهج يقوم على أساس اتفاقات تتوصل إليها أطراف الصراع بشأن الاستخدام المستقل والمستدام للموارد الطبيعية، ومن ثم يحدد الولايات الملائمة للمكاتب المتكاملة للأمم المتحدة ولعمليات حفظ السلام. ولا بد أن تكون نظم الجزاءات أكثر فعالية، ولا بد كذلك من تشجيع مجموعات الخبراء على تدارس العبر المستفادة، والاستفادة منها واقتراح

تعديلات لولايات عمليات حفظ السلام أو لنظم الجزاءات، حسب الاقتضاء.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): إن الموارد الطبيعية منحة سخية من منح أمنا الطبيعة ولها دورها البالغ الأهمية في إدامة تطور الحضارة الإنسانية وازدهارها.

مع ذلك، فإن استغلال الموارد الطبيعية سلاح ذو حدين. فالاستخدام غير السليم للموارد يمكن أن يطلق العنان لسلسلة من المشاكل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي مجال الإدارة. وفي ظروف معينة، يمكن أن يتسبب استغلال الموارد الطبيعية واستخدامها وتوزيعها بصورة غير رشيدة في ازدياد تدريجي للصراعات الاجتماعية، الأمر الذي قد يتطور إلى صراع داخلي أو حتى إلى نزاعات إقليمية.

وبطبيعة الحال، فإن أسباب الصراعات المسلحة تبدو معقدة عميقة الجذور وقد تنطوي على العديد من العوامل المتداخلة. والصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات المسلحة ليست صلة عارضة بسيطة، كما أن ملكية تلك الموارد لا تؤدي بالضرورة إلى نشوب الصراعات. ونحن نرى أن المعالجة السديدة للصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات تستوجب مراعاة المبادئ التالية.

أولاً، لا بد من احترام السيادة الكاملة الدائمة للبلدان على مواردها الطبيعية. ومنذ الستينات في القرن الماضي، اعتمدت الجمعية العامة سلسلة من القرارات والوثائق التي تقر بتمتع كل بلد بالسيادة الكاملة والدائمة على موارده الطبيعية وأن من حقه أن يمارس ذلك الحق بحرية. ولقد أدت تلك القرارات والوثائق دوراً هاماً في تشجيع البلدان على تنمية اقتصاداتها بجهودها الذاتية، بما يؤدي إلى قيام تعاون دولي فعال وصون سلام العالم واستقراره. وينبغي أن يستمر تنفيذ تلك القرارات وتلك الوثائق على نحو فعال.

ثانياً، لا بد من مواصلة تعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة المختلفة. والعديد من الوكالات الإنمائية، ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، قام بعمل كبير في مساعدة البلدان على تحقيق الاستغلال الرشيد والاستخدام المستدام لمواردها البشرية. ولجنة بناء السلام تقدم هي الأخرى المشورة للبلدان في حالة ما بعد الصراع فيما يتعلق بالاستخدام الفعال للموارد الطبيعية في عملية إعادة البناء. وهناك وكالات مختلفة داخل منظومة الأمم المتحدة ينبغي لها أن تواصل تعزيز التنسيق والتعاون وتجميع الموارد الحالية وزيادة تعزيز فعالية إدارتها.

ثالثاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل الاضطلاع بدور بناء. فعمليات الحظر التي تفرض على الموارد الطبيعية المنتجة في مناطق الصراع أداة هامة في متناول مجلس الأمن لمنع الصراعات والتدخل فيها ووضع حد لها. وبالتالي، على جميع البلدان أن تنفذ بحزم الجزاءات القائمة التي فرضها المجلس.

وفي الوقت نفسه، لا بد وأن يولي المجلس المزيد من النظر في التأثيرات الإنسانية المحتملة لهذه الجزاءات وأن يتخذ التدابير العلاجية المماثلة لتفادي التركيز على جانب واحد من المسألة بينما يهمل الجوانب الأخرى. وبما أن الغرض من الجزاءات ليس العقاب ، فلا بد أن نولي أهمية لآليات رفع الجزاءات وتحسينها. وعندما يحين الوقت المناسب، ينبغي للمجلس أن يرفع الجزاءات فورا كي يتيح دورا كاملا للسياسات الموجهة للجزاءات ويضع الموارد الطبيعية في خدمة إعادة بناء البلد المعني سلميا ورفاه السكان المحليين في أسرع وقت ممكن.

رابعا، من الضروري أن نجعل المنظمات الإقليمية وغيرها من الآليات المعنية والمبادرات تقوم بدورها الكامل. وفي السنوات الأخيرة، اضطلعت المنظمات الإقليمية بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بدور هام في تشجيع البلدان على تعزيز إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها واستخدامها بصورة رشيدة. ولقد أظهر اعتماد ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى عزم بلدان وسط أفريقيا على تعزيز الوحدة والعمل معا في مجال التنمية والتعاون. وفضلا عن ذلك، إن الآليات والترتيبات الحكومية الدولية مثل عملية كمبرلي هي قوة كبيرة في وقف المعاملات غير المشروعة في الموارد الطبيعية والحفاظ على استقرار البلدان المنتجة للموارد الطبيعية ، لا سيما في القارة الأفريقية. وجهود الآليات السالفة الذكر وفرادى البلدان تكمل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وينبغي الاستمرار في تشجيعها.

إن الموارد الطبيعية تعتبر أساسا ماديا قويا لبقاء مجتمع إنساني ما وتطوره. وتقع على كاهل جميع البلدان مسؤولية مشتركة عن استخدام هذه الموارد الطبيعية بحكمة والسعي لتحقيق التنمية المستدامة لصالح البشرية جمعاء. وفي هذا المجال الهام لرفع لواء التعاون الدولي وصون السلم في العالم، تؤدي الأمم المتحدة بلا شك دورا هائلا في هذا المجال. ونحن نؤيد مناقشة هذه المسالة في الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم، سيدي، وإلى جميع وفد بلدكم بالشكر على الجهود التي بذلتموها في عرض هذه المسألة الهامة على مجلس الأمن خلال فترة رئاستكم.

وفي هذه المناقشة، أود أن أستعرض خمس نقاط.

أولا، إن هذه مسألة هامة – وهي مسألة قد حازت اهتمامنا منذ فترة من الزمن. فقبل عشر سنوات، عقد مجلس الأمن اجتماعا على مستوى الوزراء لمناقشة أسباب الصراعات في أفريقيا. وتلبية لطلب المجلس، قام الأمين العام في ذلك الحين عنان بإصدار تقرير عن مصادر الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وقد عرّف هذا التقرير الصراع من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية مثل – الماس والأخشاب والمواد الخام الأخرى – بأنها عوامل ساهمت في نشوب الصراعات في ليبريا وأنغولا وسيراليون. ومنذ ذلك الحين، اتخذ المجتمع الدولي خطوات هامة لمعالجة استخدام الموارد الطبيعية لتمويل الصراعات، خاصة في أفريقيا، وللمساعدة في ضمان استخدام الدخل من الموارد الطبيعية استخداما حسنا. ومع ذلك، ما زال أمامنا شوط طويل.

ثانيا، لقد تناولت الولايات المتحدة هذه المسألة بصورة جدية في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء. وأيدت الولايات المتحدة الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لمنع استخدام الموارد الطبيعية في تمويل الصراعات في أنغولا وسيراليون وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال تطبيق آليات تنظيمية وجزاءات، حيثما اقتضت الضرورة. ونعتقد أن الإدارة الشفافة والعادلة للموارد الطبيعية هي عنصر أساسي في عمليات إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع التي يجب أن تضطلع بها لجنة بناء السلام. وينبغي أن تركز هذه الجهود بشكل خاص على مشاركة المرأة، لأنها غالبا ما تعتمد على الموارد الطبيعية وهي أكثر المتضررين من الصراعات العنيفة.

والولايات المتحدة ما فتئت أيضا تتصدر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي – الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والبنك الدولي والأمم المتحدة والمرفق العالمي للبيئة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة

الثمانية – وذلك لمنع الاستخدام غير المشروع للموارد في تأجيج الصراعات ولتسخير هذه الموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة.

وفي عام ٢٠٠٠، قامت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا و ١٦ شركة تعمل في مجالات النفط والتعدين والطاقة بالاشتراك مع مجموعات حقوق الإنسان والعمال والشركات المسؤولة بوضع مبادئ طوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان. وتقدم هذه المبادئ التطوعية إرشادات عملية للشركات بهدف تعزيز ضمانات حقوق الإنسان في ترتيباتها الأمنية في قطاع الاستخراج. وفي عام ٢٠٠٣، وقعت الولايات المتحدة على نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات وذلك لمراقبة ورصد الاتجار العالمي في الماس الخام ولمنع استعمال هذا الماس في تمويل حركات التمرد.

وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٣، انضمت الولايات المتحدة إلى قادة الدول الثماني الكبرى في الالتزام بخطة عمل واسعة لمكافحة الفساد ولتعزيز الشفافية اشتملت على عنصر واحد هو القيام، على أساس طوعي، بإطلاق نهج مكثف يعنى بالشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وقادت هذه المبادرة لمجموعة الثمانية إلى التفاوض على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتبنيها وتوقيع ١٤٠ بلدا عليها حتى الآن.

وفي برامجنا للمساعدات الثنائية، قامت الولايات المتحدة بجعل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية واحدا من عناصر استراتيجياتنا الإنمائية في الدول التي تشكل فيها الصناعات الاستخراجية مصدرا رئيسيا أو يحتمل أن يكون رئيسيا في إيرادات الدخل. ولقد ركزنا، بشكل خاص، على الغابات والأراضي والمعادن والمياه وصلاتها بالصراع العنيف وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع . وتحقق الإدارة الشفافة والمستدامة للغابات العديد من الأهداف. فيمكن لها أن تحافظ على عدم استخدام الدخل من الأخشاب في تمويل الصراعات العنيفة؛ وتمنع الغابات من أن تكون ملاذات آمنة للمجموعات المسلحة؛ وتكفل الوصول العادل إلى موارد الغابات والمساواة في الانتفاع منها مما يقلل من خطر مشاركة السكان الأصليين والطبقات الراقية المحلية والغرباء في الصراعات؛ وهي أساسية للتنمية المستدامة والحفاظ على نظم إيكولوجية صحية.

ثالثا، إذا اعتمدنا مناهج خلاقة، سوف يمكننا ذلك من إحراز تقدم. فعلى سبيل المثال، قامت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ بالاشتراك مع حكومة ليبريا ومانحين آخرين ومنظمات غير حكومية بإطلاق مبادرة ليبريا للغابات، ينظر إليها بصورة متزايدة على أنها نموذج للجهود المبذولة لإصلاح الغابات في أفريقيا وفي أمكنة أخرى.

ولقد اشتركت الولايات المتحدة في تنظيم اجتماعات تنفيذ قانون الغابات والحكم على مستوى الوزراء في شرقي آسيا عام ٢٠٠١، وفي أفريقيا عام ٢٠٠٣، وفي أوروبا وشمالي آسيا عام ٢٠٠٦، قطعت شوطا كبيرا في زيادة الوعي والالتزام السياسي باتخاذ الإجراءات لمعالجة الأنشطة غير المشروعة في قطاع الغابات في جميع أرجاء العالم.

وتعمل الولايات المتحدة كذلك في جميع أنحاء آسيا لتقليل منع الصراعات المستشرية المتعلقة بالغابات. ونقوم في الفلبين ونيبال وإندونيسيا وكمبوديا بمساعدة الجهود المبذولة لتوضيح حقوق استخدام الغابات وحقوق ملكية الأراضي، خاصة للفقراء والسكان الأصليين. ولقد نجح عملنا في دعم لجنة نهر سافا في عقد اجتماع للأطراف المتصارعة السابقة في العديد من جمهوريات يوغوسلافيا السابقة من أجل التعاون

في إدارة المورد الرئيسي العابر للحدود المتمثل في مياه نهر سافا.

رابعا، إن مسألة معالجة الموارد الطبيعية وإدارتها إدارة جيدة تتعلق حتما بالحكم الرشيد والشفافية. وهذان هما العاملان الرئيسيان المطلوبان لفك ارتباط الموارد الطبيعية بالصراع العنيف. ويشمل الحكم الرشيد العمل في إطار مؤسسات البلد المالية والقضائية التي تضطلع بمسؤولية جمع الإيرادات الحكومية من الصناعات الاستخراجية وتطبيق العقود والإجراءات التنظيمية. وينطوي الحكم الرشيد كذلك على مشاركة المجتمع المدني في تقرير كيفية إدارة الموارد وفي توضيح الحقوق في هذه الموارد، التي هي هامة بصورة خاصة في الأطر التي تلي الصراعات واتفاقات السلام وذلك لمنع المزيد من اشتعال العنف من أجل السيطرة على الموارد.

وأخيرا، لقد أحرزنا التقدم معا، لكن وكما قلت سابقا، ما زال أمامنا طريق طويل لمنع الاقتتال على الموارد الطبيعية من تأجيج الصراعات.

قبل ١٠ سنوات أُتيحت للولايات المتحدة فرصة إثارة هذه القضية خلال رئاستنا للمجلس. ومع ذلك، مازالت إيرادات الموارد الطبيعية تمول صراعات عنيفة في أنحاء العالم. ولهذا السبب، نرحب بجهود وزير الخارجية دو غوشت – الذي نرحب به ونشكره على قيادته وعلى ترؤس هذه الجلسة – التي بذلها لاستضافة هذه الجلسة وبهذه الفرصة للتركيز على السبل التي تُمكِّن الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي من أن تسخر الموارد الطبيعية لأغراض إنتاجية. ونتطلع إلى مواصلة الإسهام في هذا الجهد. ونأمل لهذا الحوار وتزايد الاهتمام بهذه المسألة الهامة أن يستمرا.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إنه شرف لنا جميعا في الحقيقة أن يكون الوزير دو غوشت بيننا هنا. وأود أن أشكر الرئيس على أخذ زمام المبادرة لإجراء هذه المناقشة، وكذلك على الورقة المفاهيمية الواضحة جدا والمركزة والاستشرافية التي قدمها. إن هذه المناقشة تتيح فرصة جيدة جدا لبحث موضوع الموارد الطبيعية والصراعات من وجهة نظر مجلس الأمن مع التشديد في الوقت نفسه على أهمية دور وخبرة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا المجال. لذا أود أن أرحب ترحيبا حارا بالشيخة آل خليفة والسفير داليوس تشيكوليس، وأن أشكرهما على بيانيهما. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على ملاحظاته الاستهلالية الهامة.

تؤيد إيطاليا تماما البيان الذي سيدلي به ممثل ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أقدم مجرد بضع ملاحظات إضافية.

لا شك في أن سوء إدارة الموارد الطبيعية يمكن أن يصبح سببا لصراع أو أن يسهم في تأجيج وإدامة صراع دائر، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالتجارة أو الاتجار غير القانونيين بموارد ذات قيمة سوقية عالية. علاوة على ذلك، في مرحلة ما بعد الصراع، يمكن لانعدام الحكم الرشيد في إدارة الموارد الطبيعية أن يؤدي إلى عدم الاستقرار، مما يزيد من مخاطر عودة الانزلاق في الصراع.

وفي ذلك الصدد، تؤيد ايطاليا انخراطا أقوى لمنظومة الأمم المتحدة في منع استغلال الموارد الطبيعية على أيدي أطراف صراع ما وبذل قصارى الجهد لتحقيق هذه الغاية، مع مراعاة أيضا وجوب معالجة هذه المسألة من منظور التنمية وضمن البرنامج الإنمائي. ويمكننا أن نستفيد كثيرا من الدروس المستخلصة من حالات مثل أنغولا وليبريا وسيراليون، التي تصدى فيها مجلس الأمن للأزمات هناك من خلال فرض جزاءات على السلع الأساسية بطريقة ناجحة وفعالة. وتعتقد إيطاليا أيضا أنه كلما فُرضت جزاءات على سلع أساسية، ينبغي إعطاء عمليات حفظ السلام ولاية

مناسبة لمساعدة الحكومات المعنية على منع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية من زيادة تأجيج الصراع.

وبالنسبة لفترة ما بعد الصراع، فإنه أمر أساسي أن يتم ضمان الإدارة الخاضعة للمساءلة والشفافية للموارد الطبيعية من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لإعادة الإعمار والتنمية، ولتمكين الناس من المشاركة في ثمار السلام. وفي ذلك الصدد، وكما فعل متكلمون آخرون أخذوا الكلمة قبلي، نود أن نؤكد على الدور الحاسم الذي يمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع به في هذا المجال من خلال مساعدة الحكومات المعنية. وفي الوقت نفسه، يمكن أيضا لمبادرات إقليمية أن تؤدي دورا مهما، مثل بروتوكول مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وفيما يتعلق بالنطاق الأوسع للمبادرات التي لا ترتبط مباشرة بجهود المجلس لكنها تسهم في تحقيق نفس الهدف، أود أن أؤكد أهمية الجهود التي تُبذل في مجال مكافحة الفساد وتعزيز شفافية الإيرادات والمسؤولية المؤسسية لشركات القطاع الخاص من خلال مبادرات تُتخذ ضمن الاتحاد الأوروبي وفي إطار مجموعة البلدان الثمانية، التي مازالت إيطاليا تسهم فيها بنشاط، مثل مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية.

إن جهود الجمعية العامة المتعلقة بذات المسألة التي نناقشها هنا اليوم لها أهمية جوهرية. وفي ذلك الصدد، وكما فعل جميع المتكلمين الآخرين، أود أن أشير إلى عملية كيمبرلي باعتبارها أفضل مثال حتى الآن على التعاون الدولي في هذا المجال.

أخيرا، أود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى أهمية الأطر العديدة للأمم المتحدة التي يشرف عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتهدف إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام على الصعيد العالمي. وأنا لا أفكر في مجرد الاتفاقات البيئية الرئيسية المتعددة الأطراف المعنية بالمناخ والتصحر والتنوع البيولوجي، بل أيضا في مجموعة متنوعة من الآليات والمبادرات، بدءا بالاتفاق العالمي، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وحتى المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي التابع للأمين العام، وما إلى ذلك. وقد يكون من المفيد في المستقبل أن يُنظر في تلك الأنشطة في إطار أكثر اتساقا، مع مراعاة تأثيرها الأوسع على منع نشوب الصراعات في الأمد البعيد.

أخيرا، أعتقد أن الفكرة التي طرحها السيد براتومو، نائب وزير خارجية إندونيسيا، فيما يتعلق بعقد مؤتمر تستحق البحث بالتأكيد، خاصة لأنه كما ألمح إليه الوزير ينبغي أن يكون للمؤتمر نهج مركز وشامل وعملي المنحى وأن يبني على ما تم انجازه بالفعل.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لبلجيكا حيال طرح موضوع الموارد الطبيعية والصراعات على مجلس الأمن للنظر فيه. ونعتقد أن هذه المسألة ذات صلة وهامة لأعمال مجلس الأمن في مواجهته لمختلف الصراعات وحالات ما بعد الصراع.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلى به لاحقا ممثل ألمانيا باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بضع ملاحظات أخرى يرى وفد بلدي أهمية التشديد عليها.

ثمة توثيق جيد في عدد من قرارات مجلس الأمن ومن خلال أنظمة جزاءات مختلفة وقائمة حاليا على سلع أساسية بأنه غالبا ما يكون هناك دور للموارد الطبيعية في إشعال صراعات، أو حتى في تأجيجها. ويمكن أيضا للموارد الطبيعية أن تتسبب بالعودة إلى الانزلاق في صراع ما في حالات لا تُعالج فيها إدارة الموارد الطبيعية بعد الصراع

بشكل سليم. وإن الاستغلال غير القانوني يحرم سكان الدول المتضررة من الثروة التي يملكونها. وليس من قبيل المصادفة أنه، وبعد سنوات من النهب، تقف بلدان في مرحلة ما بعد الصراع مثل سيراليون وغينيا - بيساو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا بين أفقر الدول في العالم.

وسيكون تبسيطا مفرطا أن ننظر إلى مشكلة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية باعتبارها مسألة منفصلة أو منعزلة. لقد شهدنا عددا من الصراعات كان فيها غياب سيادة القانون ووجود حكومات غير ديمقراطية وغير خاضعة للمساءلة ولديها أجهزة أمن ضعيفة قد ساعدت على تفشي الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. لذلك، فإن مسائل مثل الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والشفافية والتوزيع العادل للإيرادات وإصلاح قطاع الأمن ترتبط ارتباطا وثيقا بالمشكلة التي نناقشها اليوم.

من المهم تماما أن تتحول الموارد في دول تمر بفترة ما بعد الصراع إلى أداة ايجابية يمكن استخدامها في تشجيع السلم والاستقرار والإسهام في التنمية والإنعاش بعد الصراع. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن مبادرات بناء السلام ينبغي أن تتناول إصلاح إدارة الموارد في مرحلة مبكرة في حالات ما بعد الصراع وفي بناء السلام. ويجب أن تكون إدارة الموارد أكثر شفافية وكفاءة وإنصافا، وأن تخضع لسيادة القانون والحكم الرشيد. وفي ذلك الصدد، سيكون من المهم للجنة بناء السلام أن تولي اهتماما خاصا لمسألة الموارد الطبيعية في جهودها لإدارة حالات ما بعد الصراع.

ومن خلال القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، سبق لمجلس الأمن أن أعاد تأكيد عزمه على اتخاذ تدابير ضد الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والسلع الأساسية ذات القيمة المرتفعة والاتجار بها في مناطق تعمل فيها على الإسهام في اندلاع صراع مسلح أو تصعيده أو استمراره. وفي ذلك الصدد، ينبغي لمجلس الأمن أن يراقب عن كثب دور الموارد في الصراعات المدرجة في جدول أعمال المجلس وأن يحلله ويتخذ الإجراءات اللازمة.

إن أحد المجالات البالغة الأهمية لمسؤولية مجلس الأمن في هذا الميدان يتعلق بتنفيذ أنظمة الجزاءات.

الجزاءات يمكن أن تؤدي دورا حاسما في تضييق نطاق الصراع، وفي صون واستعادة السلم والاستقرار. وفي الوقت ذاته، ينبغي استخدام الجزاءات بقدر أكبر من الحصافة للحيلولة دون تدهور الأحوال الإنسانية لضحايا الصراع. وفي ميدان الجزاءات الفردية ينبغي عمل المزيد لتوجيهها ضد الذين يستفيدون من الاستغلال اللاقانوني للموارد الطبيعية. وثمة مجال أيضا لعمل الكثير لتحسين فعالية نظم الجزاءات. ويجدر التنويه في هذا الصدد بالعمل القيم الذي أنجزه الفريق العامل المعني بالمسائل العامة للجزاءات.

أخيرا، وليس آخرا، يتعين على المجتمع الدولي بأسره، وعلى البلدان المجاورة بصورة خاصة، الاضطلاع بدور مؤثر في كفالة ألا تستخدم الموارد لإدامة الحروب داخل الدول ولا حتى لبدء الحروب. وتقوم الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة تهريب الموارد الطبيعة عبر الحدود والاتجار بها. وإن الآليات الدولية، مثل عملية كمبرلي لنظام إصدار الشهادات أو مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، ينبغي تعزيزها أكثر.

ثمة مسألة هامة أخرى: مسألة إفلات الذين ينهبون المعادن من البلدان الغنية بالموارد من العقاب. هؤلاء الأفراد يجب مقاضاتهم إلى جانب أولئك الذين يقدمون إلى العدالة عن الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي.

وهذا كله يؤكد أهمية مناقشة اليوم المواضيعية بشأن الموارد الطبيعية، ويعزز التحول في تناول الموارد الطبيعية

والصراع من التركيز على بلد محدد إلى نظر مجلس الأمن المنهجي في الموضوع، ويبرز الحاجة إلى أن يؤدي المجلس دورا أكثر تكاملا في هذا الميدان والى أن تأخذ الأمم المتحدة بنهج أكثر تماسكا.

أختتم بالقول إننا نؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي أعدته الرئاسة البلجيكية، ونؤيد المزيد من المناقشة في مجلس الأمن بشأن الموارد الطبيعية والصراع، وبشأن الطرق الكفيلة بتحسين استجابة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

السير إمير جونس باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بحضوركم معنا، الأمر الذي يؤكد أهمية المناقشة الجارية حول هذا الموضوع، وأن أشكر فريقكم على الطريقة الحصيفة جدا التي مهّد بها لهذه المناقشات.

أشكر وكيل الأمين العام باسكو ورئيسة الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على آرائهم السديدة. وأود، إذا سمحتم، أن أعلن تأييدي لما سيقوله السفير الألماني بعد هنيهة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أود أولا أن أسجل مع التقدير أن استغلال الموارد الطبيعية بطريقة شفافة وحسنة التنظيم يشكل، بالنسبة لبلدان كثيرة، الجهاز المحرك للنمو الاقتصادي وباب الفرص لسكانها. هذا أمر طيب جدا، ولكنه ليس من مسؤولية هذا المجلس. ما نعتقد أنه عين الصواب هو أن المجلس ينبغي أن يتفحص الروابط بين الموارد الطبيعية والصراع، وهي روابط حقيقية ومتنوعة يجب إمعان النظر فيها.

الموارد الطبيعية قد تتسبب في الصراع عندما تصبح هدفا للمتمردين أو للمعتدين. وتكون الشرارة التي تشعل نار النزاع العنيف على المزايا الاقتصادية. وقد تم البرهان على أن اقتران الحكم السيئ بالموارد الطبيعية يزيد من احتمالات اندلاع الصراع بجعل الحكومات أقل اعتمادا على الإيرادات من ضريبة الدخل. وهذا قد يضعف من قدرة الحكومات على الاستجابة لاحتياجات سكانها. ثم إن الموارد الطبيعية قد تعمل في بعض الظروف على إدامة الصراعات الدائرة عندما تصبح مصدر تمويل للجماعات المتخاصمة. هذه المسائل معقدة، وقد سبق للمجلس أن تناولها ضمن مناقشته لحالات خاصة ببلدان معينة في الماضي.

المملكة المتحدة ملتزمة باتخاذ الإجراءات اللازمة لدراسة هذه العلاقات على عدد من المستويات. وإن ورقة المملكة المتحدة المعنونة "منع الصراع المسلح"، التي صدرت في نيسان/ أبريل من هذا العام، تلزمنا بأن

> "نعمل مع المجتمع الدولي لمعالجة العوامل المشتركة وراء زعزعة الاستقرار والصراع المسلح، بما في ذلك الاتجار بالموارد الطبيعية، سواء كانت الأخشاب أو المجوهرات أو المعادن الأخرى".

وفي لندن تقوم فرقة عمل مشتركة بين المؤسسات الحكومية بتنسيق الإجراءات في هذه المجالات.

كما أننا ندعم الجهود المبذولة حاليا، مثل مبادرات الشفافية في الصناعات الاستخراجية وعملية كمبرلي، اللتين تطرق زملائي إلى كلتيهما. ونقدم أيضا دعما ثنائيا لمشاريع بناء القدرة لأعمال الوساطة في النزاعات على الموارد في شتى البلدان والمناطق، بما فيها غانا ونيجيريا والشرق الأوسط. وهذه النهوج التنظيمية مهمة في النهوض بالشفافية والخضوع للمساءلة، لكن دور الموارد الطبيعية في الصراع يتجاوز استخدام التمويل لمساندة الأطراف المتحاربة. فالروابط بين الإيرادات من الموارد الطبيعية والحكم السيئ والصراع المسلح يجب التصدي لها في المقام الأول من خلال إصلاح النظم السياسية وهياكل الحكم. وهذا يتطلب استجابات مفصلة لكل حالة بمفردها، تشترك فيها الحكومات والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والمجتمع المدني،

وينبغي لتلك الاستجابات أن تستند إلى مزيد من التحليلات لكيفية تأثير الموارد الطبيعية على أعمال كل الأطراف وقدراتها.

وإننا نؤمن بقيام الحاجة إلى نهج دولي متماسك في كل حالة. ونرحب بالتعبير الوارد في البيان الرئاسي المقترح المتوقع اعتماده بنهاية جلستنا اليوم، توكيدا لهذه النقطة.

كما ينبغي لنا أن ننظر في دور مجلس الأمن في هذا السياق، سواء بتحسين عمل الآخرين لمنع الصراع بتناول مسألة الحكم أو بالاضطلاع بدور رائد في استعادة السلام والأمن بعد اندلاع الصراع. وعندما يعد المجلس ولايات وأنشطة عمليات حفظ السلام، فإننا نؤمن بأنه يجب أن يقيّم دور الموارد الطبيعية في الصراع وزعزعة الاستقرار التي قد تنجم عن إساءة استعمال الموارد الطبيعية والتنافس عليها. ذلك البعد يجب النظر فيه، وإن المجلس ينبغي له أن يقرر ما إذا كان مهما أم لا في سياق الولاية المقترحة لعملية لدعم السلام.

لذلك نعتقد أن مجلس الأمن مطلوب منه أن يقيّم دور الموارد الطبيعية في الصراع وأن يناقش الإجراءات الملائمة التي يجب اتخاذها وأن يتفحص آثار البعثات نفسها. وهذا ليس تجاوزا من المجلس. إن الفوائد الاقتصادية لتطوير الموارد ليست – واسمحوا لي أن أكرر – من اختصاص المجلس، بل إنها، حسب الحالة، تخص لجنة بناء السلام والأجهزة الأخرى، التي يمكن أن تنظر في المساهمة التي تقدمها الموارد.

إن إنشاء مركز دائم لتجميع الخبرات داخل الأمم المتحدة معني بالمسائل المتعلقة بالصراع والموارد الطبيعية قد يكون مفيدا حقا في تحقيق مزيد من التماسك وتعريف إطار عمل سياسي أوضح لإجراءات الأمم المتحدة.

إننا نؤمن بأن هذه الخطوات العملية يمكن أن تحسن دور مجلس الأمن في تنسيق الإجراءات الدولية وتعزيزها. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي للمجلس أن يواصل العمل بشأن هذه المسائل عقب مناقشتنا اليوم.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الوزير، يسررنا أن نرحب بكم رئيسا لمجلس الأمن وأن نهنئكم على الرئاسة البلجيكية الناجحة للمجلس في هذا الشهر.

في مناطق الأزمات، لا سيما داخل الدول التي تعجز فيها الآليات المسؤولة عن تنظيم استخدام الموارد الطبيعية، تؤدي المشاكل التي تتسبب فيها العمليات غير القانونية إلى المجابهة المسلحة وتصاعد الصراع. وإن مكافحة الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية تندرج، أولا وقبل كل شيء، بين الصلاحيات والواجبات الواقعة على عاتق حكومة الدولة المعنية.

والطريقة اللازمة لمعالجة المشكلة تكمن، برأينا، في تقوية هياكل الدولة، بما في ذلك عن طريق إصلاح قطاع الأمن، وتطوير النظام القضائي، وإحكام السيطرة على الحدود والجمارك، واستئصال الجريمة والفساد. وإن الدور الأولي للأمم المتحدة في هذه العملية ينبغي أن يكون مساعدة الدولة، بناء على طلب منها، بتقديم الدعم السياسي والاستشاري لها. وفي هذا السياق، تساهم آليات الجزاءات التابعة لمجلس الأمن وأفرقة الخبراء العاملة معها في الحالات التي تكون فيها الأزمات ذات الصلة معروضة علي مجلس الأمن. ويتعين علينا في هذا الأمر الاسترشاد بمبادئ الميثاق المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وسيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي.

ومن الأهمية بمكان التوفيق بين جهود المجتمع الدولي الهادفة إلي الحيلولة دون تأجيج الصراعات المسلحة عن طريق

الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، من جهة، والالتزام الصارم بمبدأ الحق السيادي للدولة في استغلال مواردها الطبيعية واتباع سياستها الوطنية في هذا المجال، من جهة أخري. ونجد نموذجا إيجابيا لذلك في العهد الخاص بالأمن والاستقرار والتنمية في إقليم البحيرات الكبرى الذي اعتمدته دول ذلك الإقليم والمتضمن لبروتوكول مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

لقد أدت أنظمة الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن لضبط عملية تصدير الماس والخشب العالي الجودة من سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار دورا رئيسيا في تسوية الصراعات المسلحة في هذه الدول وإيجاد الحلول لها. وفي الوقت نفسه، يتحتم علينا، عند تطبيق الإجراءات الجزائية للأمم المتحدة أن نهتدي باستمرار بالمعايير الخاصة برفع العقوبات ومراعاة أثارها الإنسانية.

إن الموضوع قيد البحث اليوم واسع النطاق ويتجاوز صلاحية مجلس الأمن وحده ولا بد عند النظر في هذه المسألة مستقبلا من إشراك الهيئات المتخصصة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة واللجنة الثانية للجمعية العامة. إن إقامة التفاعل المثمر بين هذه الهيئات من شأنها تهيئة الظروف الملائمة لإيجاد الحلول للمسائل الذي تشغلنا الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتحدثين في قائمة أعضاء مجلس الأمن وأود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثل بلجيكا.

(تكلم بالفرنسية)

تسعي بلجيكا، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، إلى المساهمة بطرق شتي في الجهود الدولية الرامية إلي معالجة مشكلة استغلال الموارد الطبيعية. فقد كنا من الرواد في عملية كمبرلي ونشارك بنشاط فيها. وقد عقد آخر اجتماعات العملية في بروكسل قبل بضعة أسابيع فقط. بالإضافة إلي ذلك، قررت بلجيكا مؤخرا أن تساهم بشكل ملموس في مبادرة المنظمة الدولية للأخشاب المدارية وأنشأنا قبل سنة فرقة عمل علمية خاصة بالموارد المعدنية في وسط أفريقيا لدراسة جدوى إنشاء آليات تقتفي آثار النحاس والكوبالت في كاتنغان.

وفي شباط/فبراير الماضي، قمنا بتنظيم مؤتمر دولي بشأن الإدارة المستدامة للغابات في جمهورية الكنغو الديمقراطية وقررنا علي أثر ذلك أن نضع تلك المسألة علي جدول أعمال المجلس في جلسة اليوم. وكان هدف بلجيكا من وراء هذه المناقشة تحقيق أمرين، أولهما أن يعي المجلس، بشكل عام، أن الموارد الطبيعية يمكن أن تكون عاملا في زعزعة الاستقرار وأن يؤكد بالتالي علي الأهمية المحورية لحسن إدارة قطاع الموارد الطبيعية، ليس فقط من أجل التنمية بل أيضا من أجل السلام والأمن. وينطبق هذا أكثر ما ينطبق علي البلدان الخارجة من حالة صراع كانت للموارد الطبيعية علاقة بها.

ففي حالة الكونغو لا بد من أن يجري استغلال الثروة الطبيعية الهائلة بالكيفية التي تضمن أن يعم الخير الشعب كله إذا أردنا تحقيق الاستقرار الدائم وتحاشي الارتداد إلي الحرب الأهلية في وقت وجيز. لقد استوعبت ليبيريا الدرس جيدا وجعلت من مسألة إدارة الموارد الطبيعية عاملا مركزيا في برنامج تقديم المساعدة في مجال الحكم وإدارة الاقتصاد من أجل إعادة إعمار البلد. وينطبق هذا أيضا بوجه عام علي البلدان التي تعاني من هشاشة المؤسسات في سعيها لإدارة مواردها من الثروات الطبيعية كما في حالة تيمور - ليشتي. وتحتاج هذه البلدان إلي الدعم الدولي لتجعل من مواردها الطبيعية نعمة لا نقمة.

وغني عن القول أن حديثي هذا لا يعني بالضرورة دعوة المجتمع الدولي لأن يكون طرفا في إدارة الموارد الطبيعية لكل بلد، فهذا أمر يظل بطبيعة الحال ضمن مسؤوليات السلطات الوطنية. بل علي العكس من ذلك يتعلق الأمر بتعزيز هذه المسؤولية بحيث تشكل ضمانة لعدم استغلال الموارد الطبيعية خارج سلطة الدولة أو استعمالها ضدها. ويمكن المساعدة على تحقيق هذا الهدف عن طريق إنشاء آليات تعاون دولية.

كذلك علينا أن نجعل كل الأطراف الفاعلة المعنية بأمر استغلال الموارد الطبيعية، وبخاصة القطاع الخاص، خاضعة للمساءلة، فالتعاون ومبدأ المساءلة يشكلان جوهر المبادرات التي تطرقت إليها. ومن نفس المنطلق، علينا أن نمعن التفكير في آليات اقتفاء آثار بعض السلع وإصدار شهادات المنشأ لها كما تفعل بلجيكا الآن بشأن بعض المعادن في الكونغو. وعلينا كذلك تشجيع الجهود التي تبذلها بعض المؤسسات مثل البنك الدولي لتقديم المساعدة والمشورة المحددة الأهداف فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية.

لماذا نرغب في مناقشة هذا الموضوع في المجلس؟ من الواضح، مرة أخري، أن المجلس لا يسعى إلى فرض وصايته بأي شكل من الأشكال علي أشغال تقع خارج نطاق صلاحياته وتجد لها موقعا أفضل في هيئات وطنية ودولية أخرى. إلا أن لهذه المبادرات آثارها علي السلام والأمن الدوليين وكلاهما يقع في صميم اختصاص المجلس. والمجلس مطالب بأن ينشر الوعي بأن الأمن والتنمية متلازمان وأن يحث القائمين بأمر إدارة الموارد الطبيعية علي أن يتذكروا ذلك دائما. ومن هنا، فإن للمجلس أن يبرز نقاط التكامل بين هذه المبادرات وأعماله وأن يشجع الجهات الفاعلة علي المساهمة في إرساء السلام.

وآتي الآن إلي هدفي الثاني، ألا وهو دراسة أنشطة المجلس نفسه. إن للمجلس خبرة في التعامل مع المسائل المتعلقة بدور الموارد الطبيعية في حالات الصراع وقد استعمل تلك الخبرة في السابق في بعض النصوص القانونية التي اعتمدها استجابة لبعض حالات الصراع. وثمة مجال لتعزيز ذلك العمل وجعله أكثر انتظاما وعلي المجلس، في إدارته لحالات الصراع، أن يدرس في وقت مبكر ما إذا كانت الموارد الطبيعية تشكل أو لا تشكل بُعدا يتوجب أخذه في الاعتبار.

وعلي سبيل المثال، اتضحت جدوى أفرقة الخبراء كوسيلة لإلقاء الضوء علي الآليات التي تعمل علي استغلال الموارد الطبيعية لتأجيج الصراع، إلا أن عمل هذه الأفرقة يتفاوت في درجات الجودة وأحسب أن بالإمكان إنشاء مركز دائم للخبرة داخل الأمانة العامة لدعم هذا العمل. كما أري ضرورة إثارة هذا الأمر عند إعداد ولايات بعثات حفظ السلام بما يكفل وجود خبرة محددة حين يتطلب الأمر. بالإضافة إلي ذلك بإمكان مجلس الأمن أن يولي قدرا أكبر من الاهتمام لموضوع التكامل بين أنشطته الهادفة إلي تحقيق السلام والأمن، من جهة، ومرحلة ما بعد الصراع، من جهة أخري، حيث الهدفان الرئيسيان هما إعادة الإعمار والتنمية. كذلك علينا أن ندرس بشكل أعمق الشروط التي يجب توفرها لرفع الحظر في حالة من الحالات، ومما لا شك فيه أنه لا يزال أمامنا عمل يتطلب التعاون مع لجنة بناء السلام.

إنني جد مسرور بهذه المناقشة وقد يكون من المفيد مواصلتها بتعمق أكبر في المستقبل، ليس في المجلس وحده بل في المحافل الأخرى أيضا. وآمل أن يكون بوسعي التعويل على مساندة أعضاء المجلس كافة في هذا الصدد رغم ما قد يكون بيننا من اختلاف في الآراء حول بعض أوجه المشكلة.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد فون أونغيرن – سترنبرغ (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا السيد الوزير أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين لأرحب بحضوركم في هذه الجلسة الهامة جدا.

ويشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحهما لعضوية الاتحاد وهما ألبانيا والجبل الأسود، إضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

موضوع مناقشة اليوم له جوانب كثيرة: منع الصراعات وإدارة الأزمات ونظم الجزاءات وعمليات حفظ السلام وبناء السلام ونظم الحكم والتعاون فيما بين شتى الأطراف الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي. واسمحوا لي أن أتشاطر معكم منظورنا وأشرح بعض أنشطة الاتحاد الأوروبي في هذا الميدان.

لقد أدرك الاتحاد الأوروبي في مرحلة مبكرة أهمية التصدي لمسألة استغلال الموارد الطبيعية بوصفها سببا للصراعات وعاملا مساهما فيها. ونحن نرحب بمحاولات مجلس الأمن للحد من الآثار الكارثية التي يمكن أن تترتب على استغلال الموارد بصورة غير صحيحة في الأوضاع المعرضة لنشوب الصراعات. ولقد أسفر فرض الجزاءات على سلع رئيسية مثل الألماس والأخشاب عن وضع نهاية للصراعات في أنغولا وسيراليون وليبريا.

وما زال المجال متسعا لتحسين فعالية الجزاءات وحيث تشفع بتدابير أخرى، لكي تؤدي مجتمعة إلى الحد، بصورة أفضل، من نطاق صراع ما أو حتى إلى وضع نهاية له. فعلى سبيل المثال، إن الاستفادة بقدر أكبر من الخبرات السابقة، عن طريق تعزيز الذاكرة المؤسسية للأمانة العامة للأمم المتحدة وشتى مجموعات الخبراء تُعد عنصرا من عناصر تحسين فعالية الجزاءات.

وبالرغم من الآثار الإيجابية لعملية كمبرلي المتصلة بالألماس ''الملطخ بالدماء'' إلا أننا نواجه أخطارا جديدة. فأعداد البلدان المنتجة للنفط وسكانها الفقراء آخذ في ازدياد. ولا سيما في أفريقيا. وبعض هذه الدول هش للغاية، وتوجد فيها حركات للمتمردين الذين يتحدون سلطة الحكومة. وهنا، يتعين أن تقوم الأمم المتحدة كلها، بما في ذلك مجلس الأمن، بعمل له أهميته: رصد تلك الأوضاع قبل أن ينشب فيها صراع.

وبما أن الماء قد أصبح موردا نادرا يسعى مستخدمون متنافسون من أجل الحصول عليه في بعض أجزاء العالم، فإن اتباع نهج متكامل حيال إدارة هذا المورد يمكن أن يؤدي أيضا إلى تعزيز الأمن والاستقرار. وتسهم مبادرة الماء التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في تحقيق تنمية مستدامة لهذا المورد الهام واستخدامه بطريقة سلمية.

والسؤال الهام هو: ما هي الظروف التي في ظلها ينبغي النظر إلى مورد طبيعي بوصفه ما يسمى بمورد للصراع؟ باستطاعة الأمانة العامة أن تقدم بعض الإرشادات في هذا الصدد. والفهم المشترك لهذه المسألة يساعد المجتمع الدولي يقينا في تشكيل نهج أكثر اتساقا.

ونظام حكم جيد عامل رئيسي من عوامل منع الصراعات على تقاسم العوائد التي تُدرها الموارد الطبيعية. ومن أجل ذلك، يشجع الاتحاد الأوروبي الشفافية وإدارة الموارد بصورة مسؤولة. وبرنامج تقديم المساعدة في مجالي نظام الحكم وإدارة الاقتصاد في ليبريا مثال جيد على طريقة مساهمة المساءلة على نحو أفضل في استقرار بلد ما في حالة ما بعد الصراع. ونحن نعتقد أن هذا البرنامج ساعد شعب

ليبريا، لأنه أدى بفضل الرقابة المحسنة إلى استبقاء المزيد من الأموال في خزينة الدولة.

ومن الواضح أن الدول ليست الوحيدة التي تستطيع أن تسهم في نظام للتحكم على النحو الصحيح في الموارد الطبيعية؛ وثمة أطراف فاعلة رئيسية أيضا كالمنتجين والتجار والمستهلكين. وتؤدي نظم الرصد وإصدار الشهادات مثل عملية كمبرلي، التي تترأسها اللجنة الأوروبية في الوقت الراهن، دورا هاما لمنع استخدام العائدات المتأتية من موارد طبيعية لأغراض تتعلق بالصراعات.

والاتحاد الأوروبي ملتزم أيضا بالمبادرات الرامية إلى تحسين شفافية العائدات، مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية التي تتلقى تمويلا من اللجنة الأوروبية. واعتماد مجلس الأمن والجمعية العامة لهذه المبادرة سيلقى بالتأكيد كل الترحيب. وبدأنا أيضا بإدراج أحكام ترمي إلى التحكم بصورة جيدة في قطاع التعدين في بعض برامجنا القطرية، مثل برنامجنا القطري لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن الواضح أن المساءلة والإدارة الشفافة للموارد الطبيعية تتسمان أيضا بالأهمية في مرحلة ما بعد الصراع. ويتعين على أنشطة عمليات حفظ السلام وبناء السلام أن تراعي هذا الأمر على النحو الواجب.

وسوف يتم قريبا تطوير مرفق لموارد الصراعات في إطار صك الاستقرار الجديد الذي يضعه الاتحاد الأوروبي كي يتسنى لنا أن نتصدى على نحو أفضل لمسألة الموارد والصراعات بوصفها قضية مشتركة بين القطاعات. ويرمي هدفنا إلى جعل الموارد عاملا حفازاً للتنمية في البلدان الغنية بالسلع الأساسية. وسوف نسعى إلى تحقيق هذه الأهداف بالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة وأطراف فاعلة أخرى ذات صلة. ولذلك، نرحب بمشروع البيان الرئاسي الذي سيُعتمد اليوم، ونتطلع قدما إلى متابعة هذه المسألة وذلك باتباع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات المعنية لنهج أكثر اتساقا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد بوم (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم السيد الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة، لأن سويسرا تعلق أهمية على مسألة الموارد الطبيعية والصراعات. ونشكركم أيضا على النوعية العالية للوثيقة S/2007/334 التي قدمتموها لنا.

ليس ثمة شك في أن الموارد الطبيعية هي من بين العوامل الرئيسية التي تسبب صراعات مسلحة كثيرة. وهذه مسألة واسعة النطاق ومعقدة. والأنواع المختلفة من الموارد الطبيعية تثير تحديات مختلفة، تتنوع أيضا من حيث السياق المحلي أو الإقليمي والأطراف الفاعلة فيها. لذلك، سوف أقتصر في بياني على إبراز عدد قليل من الجوانب وسوف ينصب التركيز في بياني على ست نقاط.

أولا، إذا أردنا حسم صراع ما، لا بد أن نعرف أسبابه الجذرية. وهكذا لا بد أن يجري مجلس الأمن مناقشة جد مستنيرة ويحدد مصادر الصراع قبل أن يتخذ أي قرار. وينبغي أن يبلغ الأمين العام مجلس الأمن بالروابط التي تربط فيما بين الموارد الطبيعية والصراعات بصورة عامة، وأن يبحث، عند الضرورة، تلك العلاقة في تقارير قطرية محددة.

ثانيا، تُمول الصراعات في أغلب الأحيان عن طريق استغلال الموارد الطبيعية. ولقد أحرز مجلس الأمن تقدما كبيرا في صياغة جزاءات قادرة على تخفيض عائدات جماعات مسلحة في صراعات محددة. وفرض المجلس حظرا على بعض الموارد، من قبيل النفط والألماس والأخشاب. وأظهرت حالة ليبريا أن أطراف الصراع تعتمد على شتى

الموارد لتمويل أنشطتها. ولذلك، لا بد أن يكون مجلس الأمن مستعدا للتصرف على جناح السرعة مراعيا التغييرات التي تطرأ على الطريقة التي تحصل الجماعات المسلحة من خلالها على عائداتها.

ثالثا، بمقدور مجلس الأمن أن يعزز بدرجة كبيرة نظم الجزاءات التي يقررها وذلك باعتماد ولايات واضحة واختصاصات محددة لخبرائه ولأفرقة الرصد التابعة له، فضلا عن تقديم الأمانة العامة لدعم إداري ملائم لهم. وينبغي أن يستنبط مجلس الأمن أدوات لتحسين التنسيق فيما بين هذه الجماعات، وينشئ ذاكرة مؤسسية، ويضع أفضل الممارسات وأن يستفيد بالدروس المكتسبة.

رابعا، الجزاءات ليست دواء شافيا لجميع الأمراض. والرابطة بين الصراع والموارد الطبيعية تنشأ بصورة عامة في الدول التي توجد فيها مؤسسات ضعيفة. ولذلك، لا بد أن تتضمن الجزاءات استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد، وإعادة بناء المؤسسات، واستعادة حكم القانون وتنويع الاقتصاد.

وبالإضافة إلى ذلك، عندما ينشئ مجلس الأمن بعثة سلام تابعة للأمم المتحدة، ينبغي له أن ينظر في جدوى تكوين وحدة لإدارة البيئة والموارد الطبيعية، كما حدث في حالة ليبريا على سبيل المثال. وفضلا عن ذلك، قد يقتضي الأمر تطوير صكوك قانونية اقتصادية تستهدف بالتحديد الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وتشكل الصكوك القائمة، مثل عملية كمبرلي ومبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية، أمثلة صالحة في هذا الصدد.

خامسا، تقاسم الثروة مسألة محورية في مفاوضات السلام. ومن أفضل الأمثلة على ذلك أحكام تقاسم الثروة في اتفاق السلام الشامل في السودان ومذكرة التفاهم في أتشي. ومسألة تقاسم الثروة في عمليات السلام أمر أساسي لإنهاء الصراع، وهي أيضا مصدر لتزويد الموقعين بالوسائل اللازمة لإعادة البناء بعد انتهاء الصراع. ومن هذا المنطلق، فإن تقاسم الثروة ينبغي أن يحول اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام لصالح السكان المدنيين الذين يدفعون أفدح الأثمان في الصراعات.

إن تقاسم السلطة السياسية بدون تقاسم الثروة سيؤدي إلى اتفاق سلام هش يكون سقوطه أمرا محتملا. ولذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لجمع الخبرات بشأن تقاسم الثروات، لا سيما على المستوى المحلي والأهلي حيث يجري استغلال الثروات الطبيعية. وفي هذا السياق، فإن وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية يمكنها أن تؤدي دورا هاما، ويتوقف ذلك على تزويدها بالموارد والدعم الكافيين.

سادسا، تشعر سويسرا بالقلق حيال الأخطار التي يثيرها استغلال الموارد الطبيعية المتجددة. وينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للمياه والتربة في سياق منع نشوب الصراع. وشح هذه الموارد وسوء إدارتها وانتفاء إمكانية الوصول إليها أمور يمكن أن تؤدي إلى المجاعة والهجرة الاضطرارية والفقر والاضطراب السياسي، وفي المحصلة الأخيرة إلى الصراع المسلح. وعلينا أن نضع التدابير الكفيلة بمواجهة أسباب هذه الصراعات المحتملة. ويمكن أن يكون أحد هذه التدابير تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية بدلا من التركيز بشكل رئيسي على زيادة توفير المياه. ويتعلق تدبير آخر بتعزيز حقوق الملكية. وينبغي لنا أن نعمل المزيد لاستكشاف الدروس المستفادة في وضع وتنفيذ النظم الملائمة لحقوق الملكية التي يجب أن تراعي أيضا الممارسات المتعارف عليها محليا لكي تكون فعالة. وعمل اللجنة المعنية بالتمكين القانوني للفقراء، وبخاصة الفريق العامل المعني بحقوق الملكية، ينبغي أن يُؤخذ في الحسبان في إطار هذا الجهد.

واسمحوا لي بأن أختتم بالتأكيد على أن اتجاهات الاستهلاك في البلدان الصناعية يمكن أن يؤدي إلى شح الموارد الطبيعية وارتفاع أسعارها. وهذا بدوره يزيد من خطر نشوب الصراع ويمكن أن يكون محفزا للسيطرة غير المشروعة على السلع الأساسية والاستغلال غير القانوني لها. ولذا يجب بذل الجهود لخفض الاستهلاك العالمي لتلك الموارد، كالنفط والغاز والمياه، بحيث يكون مستوى استهلاكها عادلا ومستداما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد حشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن المجموعة الأفريقية. وأود بادئ ذي بدء أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة لمسألة على هذا القدر من الأهمية. كما أود أن أهنئ الرئاسة البلجيكية لمجلس الأمن لأنها اختارت أن تسلط الضوء على العلاقة بين الموارد الطبيعية والصراع. ففي حقيقة الأمر، أن هذه المسألة تتقاطع مع السلم والأمن الدوليين والتنمية وحماية البيئة. فكل هذه الأمور مترابطة ترابطا وثيقا ويجب أن تعالج معا.

ومع أنه لا يوجد بلد في مأمن من آفة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، فإن البلدان النامية بشكل عام هي المتضررة الرئيسية منه. وينبغي لنا أن نتذكر أن مؤتمر ريو لعام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية قد عزز الوعي بهشاشة مواردنا الطبيعية. وأُعيد تأكيد ذلك في مؤتمر القمة العالمي بشأن التنمية المستدامة، الذي انعقد في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، حيث أطلقت الدعوة إلى تحسين نوعية الحياة لسكان العالم بدون التمادي في استغلال الموارد الطبيعية إلى ما هو فوق احتمال كوكبنا الأرضي.

ومجلس الأمن ليس بالتأكيد الهيئة الوحيدة التي تركز على هذه المسألة. ومن المهم أن نتذكر، في ذلك الصدد، أن الجمعية العامة تنظر منذ العام ١٩٨٨ في أسباب الصراع في أفريقيا وتشدد على الطابع المركب والمتعدد الأبعاد والمترابط لمشاكل قارتنا.

وقد أدركت أفريقيا منذ عهد بعيد أهمية الموارد الطبيعية بالنسبة لتنميتها واستقرارها. ففي عام ١٩٦٨ اعتمدت في الجزائر اتفاقية الحفظ التي تم تنقيحها في عام ٢٠٠٣. ومنذ إنشاء الاتحاد الأفريقي، أثبت موثوقيته من خلال التصدي للتحديات العديدة التي تواجه القارة الأفريقية. ومن بين هذه التحديات، فإن البحث عن السلام والأمن، بدون شك، هو الأكثر إلحاحا. وبالفعل، حدث انخفاض ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية في عدد الصراعات العنيفة، وتم تحقيق تقدم كبير بفضل تصميم البلدان الأفريقية وجهودها الجماعية. وتعطي الحالة في بلدان، من بينها سيراليون وليبريا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية أمثلة على هذا الاتجاه المشجع. ولكن ما زال العديد من البلدان الأفريقية متضررا بدائرة الصراعات الخبيثة وبآثارها المدمرة.

وقد تم تحديد أسباب الصراع في أفريقيا في تقرير الأمين العام السابق، الصادر في عام ١٩٩٨ (S/1998/318)، حيث حاول تحديد ديناميكيات الصراع من خلال التمييز بين العوامل المساعدة والعوامل المعبئة والعوامل المفجرة والأسباب الجذرية. وقد ظهر في تلك الصورة أن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية يشكل سببا للصراعات وهو في الوقت ذاته يشكل عاملا في تأجيج الصراعات المندلعة. ومن هنا ينشأ تعقيد المشكلة وصعوبة تفهمها، وبخاصة عندما يراد اتخاذ إجراءات بقدر أكبر من الفعالية من أجل منع نشوب الصراع واستعادة السلام.

إن البلدان الأفريقية وشركاءها الدوليين، إدراكا منهم للعلاقة بين الصراع والموارد الطبيعية، يبذلون جهودا متزايدة لقطع هذه العلاقة من أجل تحقيق السلام والتنمية في القارة. ومن خلال إيقاظ الجشع وتمويل العمليات العسكرية، ساهمت الموارد الطبيعية بدور سلبي في عدد من الحروب التي دارت في أجزاء مختلفة من العالم، لا سيما في أفريقيا، بثرواتها الطبيعية غير المحدودة. ويمثل ذلك تحديا أساسيا تترك عواقبه آثارا على السلام والتنمية المستدامة في البلدان المتضررة.

إن الماس الممول للصراع هو أبرز رمز للعلاقة بين الموارد والصراعات. وفي هذا الصدد، نود الإعراب عن تقديرنا للاهتمام الذي أبدته الأمم المتحدة لمشكلة الماس الممول للصراع. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أطلقت الجمعية العامة برنامجا دوليا لإصدار شهادات الماس الخام، وهو عملية كمبرلي الرامية إلى إحكام السيطرة على تجارة الماس ومنع الاتجار بالماس الممول للحرب. وعملية كمبرلي التي بدأت بمبادرة عدد من البلدان الأفريقية، وبخاصة تلك المتضررة من الاتجار غير المشروع به، تمثل المبادرة الدولية الرئيسية لصياغة التدابير العملية لمواجهة هذه المسألة.

وقد جرت مبادرات وطنية وإقليمية أخرى لتقييد الاتجار غير المشروع بموارد طبيعية أخرى. وبدأت هذه العملية المعيارية في جزء منها بفضل جهود عدد من الدول والمجموعات الإقليمية، لا سيما في أفريقيا. ولا بد لهذه الجهود أن تعزز تدابير المراقبة الوطنية والدولية الهادفة إلى منع استخدام الموارد الطبيعية لتمويل مسببي الحروب.

الحالة في البلدان الأفريقية الخارجة لتوها من الصراع تستحق اهتماما خاصا. فالآليات يجب أن تستحدث لمساعدة البلدان المعنية في النهوض بالإدارة المسؤولة للموارد وفي كفالة التوزيع المنصف للثروة بين جميع أصحاب المصلحة بغية التقليل إلى الحد الأدنى من احتمالات استئناف الصراع. وإن الأمين العام، في الفقرة ٥٥ من تقريره عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها(A/61/213)، يلاحظ أن:

”عدم كفاية الأنظمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتزايد هوامش الربح، وضعف القدرة الإدارية والتقنية، في عدد من البلدان الأفريقية يجعل من إدارة قطاع الموارد الطبيعية أمرا صعبا بوجه خاص“.

ختاما، يتمثل شرط مسبق لمنع الصراع في التعبئة من جانب المجتمع الدولي لمساعدة البلدان النامية في جهودها لإدارة مواردها الطبيعية بطريقة مستدامة بغية النهوض بعملياتها الإنمائية. وإن مؤسسات التعاون الثنائي والمنظمات المانحة والأجهزة الدولية الأخرى ينبغي أن تقدم مساعدة أكبر للبلدان الأفريقية بغية تقوية قدراتها الإدارية في مجال الموارد الطبيعية. وهذه المساعدة يمكن أن تشمل المساعدة في تحسين القدرات والهياكل الوطنية في المجالات الاقتصادي والإداري والجمركي، وإقامة آليات متابعة جديدة لمؤسسات الصناعة الاستخراجية.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف بصورة جماعية لكفالة أن تصبح الموارد الطبيعية لا تهديدا للسلام وإنما رصيدا للتنمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): والآن أعطي الكلمة لممثل السنغال.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بداية أن أهنئ بلجيكا بحرارة على مبادرتها الحسنة التوقيت باقتراح عملية للتأمل ومناقشة علنية في مجلس الأمن حول مشكلة الموارد الطبيعية والصراعات.

الموارد الطبيعية، سواء كانت الماء أو النفط أو الماس أو الخشب – على سبيل المثال لا الحصر – وهي في حالات كثيرة هبات من الطبيعة ينبغي للإيرادات من استغلالها وتنميتها أن تحسّن الرفاه الاجتماعي للناس، جلبت، بدلا من ذلك، التعاسة على أولئك الناس أنفسهم.

يذكر الأمين العام، في الفقرة ٦٥ من تقريره (A/59/285) المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، والمعنون ''تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها''

> ''تستحق إدارة الموارد الطبيعية مزيدا من الاهتمام، سواء داخل القارة أو من جانب المجتمع الدولي''.

ويضيف في الفقرة ٦٦:

> ''وبالنظر إلى أن معظم الصراعات المستعصية في القارة تجد لها نهاية، فإن استمرارية السلام سوف تتوقف بدرجة كبيرة على قدرة كل حكومة جديدة على السيطرة على الموارد الطبيعية وإدارة ثروة الدولة على نحو يتسم بالشفافية ويخضعها للمساءلة ويعود بالنفع على شعبها''.

هذا الاقتباس من تقرير الأمين العام يسلط الضوء على واحدة من المشاكل المتعلقة بالموارد الطبيعية لبلد ما – أي، الإدارة المسؤولة المنصفة المنتجة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

لكن الصعوبات التي تظهر من وجود الموارد الطبيعية في دولة ما تتجاوز مسألة الحكم الصالح أو الإدارة السليمة وتشتمل على عدد من العناصر الأخرى مثل الدول المجاورة أو الدول المستوردة، التي قد تكون مهتمة بالموارد الطبيعية تلك، فضلا عن الشركات المتعددة الجنسية والعناصر الفاعلة غير التابعة لدولة، التي غالبا ما تكون ضالعة بصورة وثيقة في استغلال تلك الموارد.

إن تنوع وتعدد الجهات الفاعلة المهتمة يزيد من تعقيد المسألة المعروضة علينا ويوحي بأن المجتمع الدولي إذا أراد أن يعالج المسألة بفعالية، فعليه أن يعتمد، في كل قضية، إستراتيجية شاملة تتألف من كل الجهات الفاعلة التي يكون قد تقرر أنها مشمولة أو يفترض أن تكون مشمولة.

وأي استراتيجية للتعامل مع هذه المشكلة ينبغي أيضا أن تأخذ في الحسبان البيانات المهمة مثل التغيرات المناخية السريعة، وتوزيع الإيرادات المستحصلة من استغلال الموارد الطبيعية والتغييرات في أنماط الاستهلاك التي تزيد من حدة ندرة الموارد وتشجع على المنافسة القاتلة بين الجهات الفاعلة.

وفي ظل هذه الظروف نرى من المهم أن يشدد المجتمع الدولي على الحوار والتشاور والوساطة بين الجهات الفاعلة المعنية. ويجب تشجيع الجهات الفاعلة على أن تضع المصالح العامة فوق مصالحها الخاصة.

وفي حالة البلدان التي تطبق عليها مخالب حرب أهلية أو تواجه حالة من التمرد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤمن ألا تستخدم الإيرادات المستحصلة من استغلال الموارد الطبيعية لتمويل أنشطة الأطراف المتناحرة. وفي ذلك الصدد ينبغي لمجلس الأمن أن يظل حازما في فرض وتطبيق الجزاءات الفردية، مثل تجميد الأرصدة أو تقييد حرية حركة متخاصمين معينين. وفي حالات كثيرة، خاصة في أفريقيا، أثبتت تلك الجزاءات فعاليتها ونتيجتها الحاسمة.

كما نرحب بإطلاق عملية كمبرلي في عام ٢٠٠٠. ذلك البرنامج، الذي يحظى بدعم الأمم المتحدة، يستهدف وضع حد للاتجار غير القانوني بالماس والأحجار الكريمة الأخرى المستخرجة في مناطق الصراع. وفي سياق ذلك

البرنامج يجب أن تكون كل الماسات المستوردة من البلدان المشاركة مصحوبة بشهادات تثبت أصلها وشرعيتها.

غير أن ضعف عملية كمبرلي يكمن في حقيقة أنها ليست ملزمة وتعتمد على حسن نية الدول والشركات والمتاجرين بالماس. وحسن النية ذاك ليس متوفرا دائما.

ولهذا السبب نرى أن الوقت ربما حان كي ينظر المجتمع الدولي في سبل ووسائل يمكن عن طريقها للجزاءات السالفة الذكر أن توسع لتشمل شركات متعددة الجنسية معينة تثور الشبهات حول سلوكها.

وهنا نود أن نشجع المبادرة التي أطلقها في عام ٢٠٠٢ ائتلاف من ٣٠٠ منظمة غير حكومية وجماعات من المجتمع المدني تخوض الآن حملة تحت شعار ”أعلنوا عن المبلغ الذي تدفعونه“ هدفها تشجيع شركات النفط المتعددة الجنسية أن تتوخى قدرا أكبر من الشفافية فيما يتعلق بأشكال عقودها في أفريقيا وأماكن أخرى.

كما نود أن نشدد على أهمية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية - التي أطلقتها الحكومة البريطانية في عام ٢٠٠٣ - والتي تستهدف تحسين إدارة الإيرادات المستحصلة من النفط والغاز والصناعات الاستخراجية. ويتمثل الهدف الأولي في تشجيع الشركات المتعددة الجنسية على أن تكون أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة في ذلك الصدد.

إن كل ذلك يثبت بدون شك أن أية استراتيجية للسيطرة على العلاقة بين الموارد الطبيعية والصراعات ينبغي لها، لكي تكون فعالة، أن تشمل الشركات المتعددة الجنسيات، الكبرى منها والصغرى. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن نقر بشكل مسؤول أن المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بالدرجة الأولى، ينبغي أن يولي اهتماما أكبر للإجراءات التي تتخذها بعض الدول، التي بسبب طمعها في الموارد الطبيعية للبلدان الأخرى، لا تتردد في زعزعة الاستقرار فيها من خلال دعم التمرد أو تأجيج الحرب الأهلية الدائمة. و مثل تلك الأعمال تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وتستدعي ردا حازما إن كنا لا نرغب في أن يصبح التنافس على الموارد الطبيعية، الشحيحة بشكل متزايد، مصدر تهديد خطير على السلم والأمن الدوليين.

وأخيرا، بالنظر إلى تزايد ندرة بعض الموارد الطبيعية التي ما زالت ضرورية لاستمرار حضارتنا الصناعية، لا بد أن يواصل المجتمع الدولي النظر في أفضل السبل لتعزيز مصادر الطاقة البديلة. ومثل هذه الإجراءات، إن كانت حازمة، فإنها ستخفف الضغوط الهائلة التي تتعرض لها الموارد الطبيعية المتاحة وسيكون لها تأثير على الصراعات والتوترات التي قد يثيرها الاستخدام السيئ لإيرادات استغلال تلك الموارد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد البقلي (مصر): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، معالي وزير الخارجية، أن أرحب بكم في نيويورك وبرئاستكم لأعمال هذه الجلسة.

كما يرحب وفد مصر بمبادرتكم عقد هذه المناقشة المفتوحة، وبالجهد الذي يبذله مجلس الأمن جنبا إلى جنب مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنع استغلال الموارد الطبيعية في إشعال وتغذية الصراعات. ويسعد وفد مصر أن يؤيد ما ورد في بيان سعادة المندوب الدائم لتونس في كلمته نيابة عن المجموعة الأفريقية حول هذا الموضوع.

مما لا شك فيه أن العلاقة بين الموارد الطبيعية والصراعات تقع في قلب دائرة التقاطع بين اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على قدم المساواة مع مجلس الأمن، كل في حدود مسؤولياته التي رسمها ميثاق الأمم المتحدة. وذلك يستدعي التعامل مع جوانب الأمر

كافة في إطار من التنسيق الكامل والشفافية بين الأجهزة الثلاثة الرئيسية لضمان تكامل الجهود وفاعلية التحرك الدولي لمنع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في تأجيج النزاعات وتوجيه دفة استخدام تلك الموارد نحو تحقيق التنمية المستدامة وتطلعات الشعوب في السلام والازدهار.

وتنتشر عمليات الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة الاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية في القارة الأفريقية. وخاصة الاتجار غير المشروع بالبترول والماس والأخشاب الاستوائية، التي تتحكم فيها بعض الدول والأفراد وسماسرة الأسلحة، على نحو يهدد قدرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأفريقية، ويقود إلى انتشار المرض والفقر والبطالة، وإضعاف قدراتها المؤسسية وركائز البنى التحتية لاقتصاداتها. ويؤكد ذلك على ضرورة بذل المجتمع الدولي لجهد جماعي مكثف للعمل على التصدي لهذه الظاهرة التي تهدد جميع الجهود المبذولة للسيطرة على النزاعات، وتسهم في تقويض الجهود التي يبذلها مجلس الأمن في مناطق النزاعات، والتي تبذلها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وفي هذا الإطار، يتعين على الأمم المتحدة اتخاذ مواقف أكثر فاعلية وجدية وتطوير وسائل مبتكرة لتحقيق هدف صون السلم والأمن الدوليين، وفي أفريقيا على وجه الخصوص. وفي الوقت الذي نقدر فيه لمجلس الأمن حرصه على إيفاد بعثات خاصة لمناطق الصراع، وعلى إيجاد قنوات اتصال مباشر مع أطراف النزاعات والوساطة بينها، وحرصه على التنسيق مع هياكل الاتحاد الأفريقي المعنية بالسلم والأمن، فإننا نرى أن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهد لتسوية واحتواء الصراعات بصورة جذرية، على نحو يقلل من الاعتماد على السلاح كوسيلة لحسم النزاعات والصراعات، ويعزز من قدرة المجلس على تنفيذ نظام الأمن الجماعي الذي ورد في الميثاق.

فكما أظهرت نتائج اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة الذي عُقد تحت عنوان ”الموارد الطبيعية والصراعات في أفريقيا: تحويل ما هو عبء على السلام إلى رصيد للسلام“، والذي استضافته مصر في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، فإن المدخل الرئيسي لتطوير أسلوب التعامل مع الصراعات في أفريقيا، وفي أماكن أخرى من العالم، يكمن في الدروس المستفادة التي تؤكد أن الوقاية أفضل من العلاج المرتفع التكلفة، وأن هناك ضرورة لتوسيع نطاق التعاون والتنسيق وإقامة مشاركة حقيقية بين كل من مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة المعنية بالجوانب الإنمائية لأسباب الصراعات.

ويمثل هذا التعاون المنشود بين المنظومتين الدولية والإقليمية في تقديرنا الآلية الفعالة للإنذار المبكر التي توفر الحماية للشعوب كافة من ويلات الصراعات وآثارها المدمرة على البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى حكم القانون واحترام وتعزيز حقوق الإنسان. ونقطة البداية في هذا الصدد، كما ورد في نتائج اجتماع القاهرة، هي تعزيز القدرات الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية وضمان تحقيق الاستخدام الأمثل لها، انطلاقا من مبدأ السيادة الوطنية الدائمة على الموارد الطبيعية، وهو المبدأ الذي أرساه الميثاق وأكدته الجمعية العامة بقرارها ١٨٠٣ (د-١٧)، لعام ١٩٦٢.

ويقود ذلك إلى ضرورة تعامل المجتمع الدولي مع الصراعات من منظور متكامل بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي إطار يرتقي بجهود الأمم المتحدة في المجالين الأمني والسياسي لتتواكب مع جهود إعادة

الإعمـار وتأهيـل البنيـة التحتيـة في الـدول الخارجـة مـن الصراعات، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ برامج بناء القدرات المؤسسية ونزع سلاح وتسريح وإعادة دمج المحاربين القدامى في الحياة المدنية وإزالة الألغام وضبط عمليات تهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة والمساهمة في رعاية عمليات المصالحة الوطنية وإرساء دعائم إعادة الإعمار والتنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب بالقطع دعما ماليا ودوليا مستمرا لتمكين تلك المؤسسات من الاضطلاع بمهام صعبة ودقيقة في حفظ السلام وبناء السلام في المناطق المختلفة.

ومن هذا المنظور، ترحب مصر بجهود لجنة بناء السلام على طريق إعادة صياغة دور الأمم المتحدة في تناول حالات تلك الدول، بما يتجاوز الأبعاد التقليدية لصنع وحفظ السلام، ويمتد لتحقيق رؤية متوازنة وشاملة لمتطلبات مرحلة التحول من الصراع إلى إعادة الإعمار والتنمية المستدامة بمنهج متكامل متعدد الأبعاد، يستند إلى تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لتلك الدول، ويكرس مفهوم الملكية الوطنية دون محاولة فرض الوصاية أو وضع المشروطيات، وينسق الجهود الدولية والإقليمية بمشاركة المجتمع المدني وكافة الأطراف المعنية صوب خدمة هذا الهدف.

ولا شك أن جهودنا لوقف استنزاف الثروات الطبيعية للدول الواقعة في مناطق الصراع، مقابل الحصول على الأسلحة التي تقود لاستمرار وزيادة هذه الصراعات، تتطلب جهدا خاصا من الدول المنتجة للأسلحة لضمان الالتزام بالقواعد الدولية والالتزامات القانونية والأخلاقية، كما يتطلب أن تستمر الجمعية العامة في تطوير القواعد الدولية التي تحكم تتبع الأسلحة من المنتج إلى مناطق الصراع وتضبط قواعد الاتجار والسمسرة. فالثروات الطبيعية ينبغي أن تظل أساسا للتنمية الاقتصادية ولتحقيق الطموحات للأجيال القادمة، وليس للاستغلال لصالح دول أو أفراد أو شركات تحقق من ورائها الثروات الطائلة. ومن هنا، فسيكون على مجلس الأمن أن يخرج من الإطار الضيق للتعامل مع هذا الموضوع ليمد يد التعاون إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للقيام بجهد مشترك يحقق أهدافنا المشتركة.

في الختام، لا يفوتنا التنويه بجدارة بحث مقترح ممثل إندونيسيا، الذي قدمه في جلسة اليوم، بعقد مؤتمر دولي يعنى بدراسة هذا الموضوع، الأمر الذي لا بد أن يتم في إطار الجمعية العامة، بما يسمح بتناول الموضوع من مختلف جوانبه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد بلجيكا على اختياره موضوع صون السلام والأمن الدوليين للمناقشة المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن اليوم. وأعرب عن الشكر أيضا للسيد باسكو، رئيس الجمعية العامة، ولرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على بيانيهما.

هناك رابطة لا يمكن إنكارها بين التنمية والاستقرار الدولي، وبعبارة أخرى بين الفقر وعدم الاستقرار والصراعات في سياق العلاقات الداخلية والدولية. ومن الجدير بالملاحظة أن كثيرا من البلدان التي شهدت صراعات في السنوات الأخيرة هي بلدان غنية بالثروات الطبيعية مثل الماس والذهب والأخشاب والنفط والنحاس، على سبيل المثال لا الحصر. ومن المفارقات، إن استغلال مصادر الثروة هذه قد أسهم في إشعار الصراعات أو إطالة أمدها. إذ تستخدم الجماعات المسلحة، لا سيما في بعض المناطق في أفريقيا، هذه الموارد لتمويل أنشطتها والدفاع عن الأراضي التي توجد فيها تلك الموارد ضد سيطرة الدولة. وبالمثل، غالبا

ما يؤدي اعتماد بلد ما بصورة تامة على موارده الطبيعية إلى حالة من الضعف الشديد، نظرا إلى أن تركيز الاقتصاد على عنصر واحد يعرضه لخطر أكبر يتمثل في حدوث أزمات اقتصادية مستمرة عندما تسوء الأوضاع الدولية لتلك السلعة الرئيسية. والنتيجة هي زيادة فرصة اندلاع الصراع.

ولذلك، أيدت الأرجنتين خلال عضويتها في مجلس الأمن فرض الجزاءات أو الاستمرار في فرضها على الاتجار بالماس والأخشاب من بلدان معينة مدرجة في جدول أعمال المجلس كانت تستخدم فيها الموارد من قبل الجماعات المسلحة لتمويل أنشطتها. وأيدت الأرجنتين أيضا عملية كمبرلي لإنشاء نظام دولي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام التي تيسر رفع الجزاءات عن الدول عندما تضمن مصدر الماس، لكي يساعد الدخل الذي يدره ذلك المورد تلك البلدان على تحقيق تنمية مستدامة، تساعدها على تحاشي الانتكاس بالعودة إلى الصراع خلال مرحلة بناء السلام.

وتوجد بالفعل آلية موضوعية للماس، وهي على وجه التحديد، عملية كمبرلي. بيد أنه فيما يتعلق بالموارد الطبيعية الأخرى، وبغية الانتقال من الجزاءات المفروضة على بلد ما إلى رفع الجزاءات خلال مرحلة بناء السلام، ثمة حاجة إلى المزيد من التعاون والتنسيق فيما بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ولجنة بناء السلام لها لكي تمكّن المساعدة التي تقدمها اللجنة إلى البلدان التي تشهد صراعا مجلس الأمن من رفع الجزاءات المتصلة باستغلال الموارد الطبيعية فحسب، بل لتساعد أيضا على جعل الموارد الطبيعية مصدرا للتنمية المستدامة للحكومات المعنية.

وفيما يتصل بولايات عمليات حفظ السلام، يوضح التقرير الأخير الذي أعده الأمين العام عن تعزيز قدرة المنظمة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعمها أن درجة تعقيد الولايات أدت إلى زيادة عدد البعثات المتكاملة. ويقترح التقرير إنشاء أفرقة تنفيذية متكاملة تتألف من موظفين مسؤولين من شتى إدارات الأمم المتحدة. وتكون هذه الأفرقة مسؤولة عن الدعم اليومي لجميع جوانب عمليات حفظ السلام، بما في ذلك تنسيق وإعداد التوصيات من أجل تخطيط وتنفيذ استراتيجيات السياسة العامة وإنجاز الأهداف التنفيذية المتكاملة. وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام في البلدان التي تستغل فيها الموارد الطبيعية بصورة غير شرعية، نعتقد أن هذه الأفرقة التنفيذية المتكاملة سوف تشمل أيضا خبراء في مجال الموارد الطبيعية، كي يتسنى أيضا استخدام توصيات الأمانة العامة لتعديل ولايات عمليات حفظ السلام في هذا الصدد.

ونود أن نؤكد أيضا أن سلطة مجلس الأمن لفرض جزاءات على استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير شرعية في البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس بسبب صراع معين يهدد السلام والأمن الدوليين هي بوضوح سلطة من بين السلطات التي خولها ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن. ومع ذلك، يصبح الوضع مختلفا لو قرر المجلس أن التدخل الوقائي ضروري بسبب وجود خطر محتمل لأن استغلال الموارد الطبيعية في بلد معين يمكن أن يؤدي في المستقبل إلى نشوب صراع يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. فذلك سيكون انتهاكا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتضمن في ميثاق الأمم المتحدة، لأن أساس التدخل آنئذ يصبح النتائج البعيدة المترتبة على الإجراءات التي يتخذها بلد ما من منطلق السيادة والتي من المحتمل أن تؤثر على السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد شينو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أبدأ بالإعراب عن الشكر للسيد كارل دي غوشت، وزير

خارجية بلجيكا، وللوفد البلجيكي أيضا، على مبادرتهما لتنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن الموارد الطبيعية والصراعات. واسمحوا لي أن أعرب أيضا عن تقديرنا للأعمال التحضيرية التي أعدت بدأب وخبرة لهذه الجلسة وذلك بعقد حلقة دراسية وصياغة ورقة مفاهيمية (S/2007/334، المرفق).

ونحن ندرك أن هذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها مجلس الأمن مناقشة مواضيعية بشأن هذا الموضوع. ونسلم بأن إدارة الموارد الطبيعية إدارة صحيحة مسألة ذات أهمية بالغة وتتصل بشتى مراحل الصراعات، بما في ذلك منع الصراعات وإدارة الصراعات ومراحل بناء السلام والإنعاش والتعمير بعد انتهاء الصراعات. ونحن إذ نأخذ ذلك في الحسبان، نعرب عن تقديرنا لتنظيم الورقة المفاهيمية بطريقة تعرض وجهات النظر الضرورية تجاه المشكلة مع إدراج التأثير المباشر وغير المباشر للموارد الطبيعية على الصراعات.

وفيما يتعلق بالنهج الملائم للتصدي لهذه المسألة، أود أن أشير إلى العناصر الثلاثة التالية.

أولا، توجد في الوقت الحاضر عدة مبادرات في هذا المجال لدى المجتمع الدولي من أجل التصدي لمسائل شتى، وبخاصة الجهود الرامية إلى تحسين نظم الحكم من منظورات مختلفة. ويشارك في هذه المبادرات عدد كبير من أصحاب المصلحة، بمن فيهم المنظمات الدولية والحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني. ولكي تصبح تلك الجهود أكثر فاعلية، من الضروري أن يتبع كل قطاع من هذه القطاعات نهجا جادا إزاء هذه المشكلة وأن يدرسها بطريقة منتظمة.

ثانيا، يجب أن نشجع الاستفادة بالمبادرات الموجودة حاليا على نحو أفضل. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن نشجع مشاركة عدد أكبر من البلدان، بما في ذلك البلدان ذات الاقتصادات الناشئة، في مبادرات مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وعملية كمبرلي. وفي هذا الصدد، نولي أيضا الاهتمام الواجب بالجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، التي ما فتئت تنفذ تدابير لوقف قطع الأشجار غير المشروع وتقديم الدعم لإيجاد نظم أفضل في مناطق الأحراج المدارية. وفي الشهر الماضي، عبرت ليبريا عن نيتها في انضمامها من جديد إلى المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، ونحن نتطلع قدما إلى زيادة مشاركة الدول الأخرى في المنظمة الدولية للأخشاب المدارية. وفيما يتصل بصفة خاصة بمسألة نظام الحكم في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراعات، نرى أن من الأهمية بمكان الاستفادة على أفضل وجه بالمنظمات الدولية الموجودة حاليا والتي تتوفر لديها المعرفة والخبرة المطلوبتين في هذا المجال.

وثالثا، نظرا إلى الصراعات في أفريقيا، في حالات كثيرة، هي صراعات ذات بعد إقليمي، من الأهمية بمكان أيضا أن ينصب التركيز على الأعمال التي يضطلع بها على الصعيد الإقليمي. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، إذا أظهرت بلدان منطقة البحيرات الكبرى تحسنا في الالتزام بالعملية الإقليمية الجارية، قد تصبح هذه العملية محكّا لحل هذه المشكلة.

أود الآن أن أناقش بعض الطرق التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يدير ما يتخذه من إجراءات. أولا، كما سلفت الإشارة، ينبغي لدى النظر في مجموعة متنوعة من المبادرات أن يفكر المجلس في ماهية البنود الجديرة بالمناقشة، على أن يأخذ بين الاعتبار الغرض الذي جرى إطلاق كل مبادرة أو إنشاؤها من أجله.

ثانيا، كما أشير في ورقة المفاهيم، بينما تتنوع الخيارات المتاحة لدى مجلس الأمن، كالجزاءات التي تفرض على السلع الأساسية وإنشاء أفرقة للخبراء وإقامة عمليات حفظ السلام، من الأمور بالغة الأهمية أن يمعن المجلس النظر

في التوقيت والكيفية التي يمكن له من خلالهما بشكل مناسب أن يحول النهج القائم على الجزاءات إلى نهج قائم على التنمية. وفي هذه الحالات، يصبح مستوى التزام الحكومة المعنية هو الأساس الحاسم لاتخاذ القرار. وفي هذا الصدد توفر حالة ليبريا مثالا مفيدا. فقد تم في ليبريا التشجيع على إصلاح الغابات والمشاركة في عملية كيمبرلي من خلال تقديم مجلس الأمن شروطا واضحة لرفع الجزاءات.

ثالثا، برغم أن تدابير الجزاءات قد تشكل أدوات فعالة لاستعادة السلام والاستقرار الدوليين، يلزم التفكير في نوع تدابير الجزاءات التي ستكون فعالة، وذلك بأخذ الحالة قيد النظر تحديدا بعين الاعتبار.

رابعا، تعزيز العلاقات بين مجلس الأمن والهيئات الأخرى ذات الصلة أمر مطلوب. وينطبق هذا بصفة خاصة فيما يتعلق بلجنة بناء السلام. وينبغي أن تنعكس مختلف مشروعات مجلس الأمن بشكل سلس في أنشطة اللجنة، بما في ذلك إعداد استراتيجية متكاملة لبناء السلام.

ومن الضروري لمجلس الأمن أن يتابع النتائج التي تخرج بها مناقشات اليوم. وفي هذا الصدد، سوف نقدّر للمجلس نظره في اتخاذ بعض الطرق لتعزيز فعالية أعماله واتساقها.

وتشترك اليابان بنشاط في الإطار الدولي، فقد اشتركت في عملية كيمبرلي منذ نشأتها واستضافت المنظمة الدولية للأخشاب المدارية. علاوة على ذلك، توفر اليابان في السياق الثنائي دعما هاما للبلدان الأفريقية في مجال بناء القدرات من خلال برامجها للتدريب التقني في اليابان. وقد بحثت هذه المسألة أيضا في نطاق إجراءات مجموعة الثمانية، وتعتزم اليابان مواصلة الاشتراك فعليا في إطار هذه المشكلة بوصفها على رأس مجموعة الثمانية لعام ٢٠٠٨ ومشتركة في تنظيم مؤتمر طوكيو الرابع المعني بالتنمية الأفريقية، الذي تحأدد موعده أيضا في العام القادم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الآن أعطي الكلمة لممثل بوتسوانا.

السيد أوتلولي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإشارة إلى أن وفد بوتسوانا يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل تونس باسم المجموعة الأفريقية. كما أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة، فهي مبادرة طيبة، ونحن نثني على مقدرتكم القيادية. ومن شأن هذه المناقشات أن تسهم في إذكاء الوعي وزيادة الفهم للكيفية التي يمكن بها لمزيج من العوامل والأفراد التآمر على استغلال الموارد الطبيعية بشكل مثير للصراعات.

وهناك عدة أسئلة تقتضي إجابات عليها. ويود وفد بوتسوانا أن يطرح عليكم أن هذه المناقشة هي في الواقع عن الموارد الطبيعية والتنمية. كيف يمكن أن نكفل استغلال الموارد الطبيعية من أجل الخير العام؟

وليس الصراع على الموارد الطبيعية بالأمر الجديد ولا هو بالفريد في أفريقيا. فعلى مر تاريخها وجدت أمثلة كثيرة للصراع على الأراضي والحياة البرية وموارد المياه. ولعل الصلة بين الموارد الطبيعية والصراع بدأت عندما أخذ البشر في الصيد وجمع المحاصيل. وانطوى التكالب على أفريقيا من جانب الدول الاستعمارية، على سبيل المثال، على صراع مع الأفارقة على مواردهم الطبيعية. أما التحدي الذي نواجهه الآن فهو الكيفية التي نزيل بها هذا الشر القديم المتمثل في الاستحواذ والتقاتل على الموارد الطبيعية. وإنما تُبذر بذور الصراع حين تقوم مجموعة من الناس إما بانتزاع ما لا يخصها أو تحاول أن تستبعد الآخرين من الانتفاع بتراثهم الوطني.

وبالنسبة لمعظم البلدان النامية، ينبغي أن تكون الموارد الطبيعية في الواقع مصدرا للأمل وإتاحة الفرص تحقيقا لمستقبل أفضل بدلا من أن تكون خطرا أو نقمة. ويمكن أن تشهد بوتسوانا في الواقع على الخير الذي يمكن أن يوفره الماس، مثلا. غير أنه لا مجال للشك في أن الماس لو ترك وشأنه لا يستطيع أن يفعل أي شيء. فالأعمال والسياسات والممارسات الإيجابية والابتكارية التي يقوم بها الأشخاص، مقترنة بالقيادة الجيدة، ذات أهمية حاسمة لاستخدام الموارد بشكل جيد.

وتؤيد بوتسوانا عملية كيمبرلي تأييدا تاما. فهي آلية عملية ترتكز على قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تدعو لإيجاد ضوابط داخلية ونظم متسمة بالمساءلة والشفافية على الصعيد الوطني، فضلا عن تدابير دولية لرصد وتتبع التجارة في الماس الخام. واليوم يتم تجهيز التجارة الدولية في الماس برمتها تقريبا من خلال عملية كيمبرلي، وأصبح الماس مصدرا رئيسيا لتمويل التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في بلدان كثيرة، خاصة في أفريقيا. ولا تزال عملية كيمبرلي تحقق نجاحا كبيرا في الحد من إنتاج ماس الصراعات والاتجار فيه.

وثمة اتفاق على الحاجة الماسة إلى الفعالية في منع نشوب الصراعات على الموارد الطبيعية. وينبغي في أثناء ذلك ألا نوجِد آليات تستحدث شروطا للتجارة في الموارد الطبيعية وتلقي عبئا ثقيلا على كاهل البلدان المصدرة. فذلك سيكون أمرا مؤسفا، لأنه يقيم حواجز تجارية جديدة.

ويجب ألا ننحى باللائمة على المواد الطبيعية أو نشوهها بالوصم. فالموارد الطبيعية لا تسبب الصراع. هي ببساطة لا تسببه. أما الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجشع البشري وسوء الإدارة والفساد والاستغلال فهي التي تولد الصراع. وأكرر أن بذور الصراع تغرس حين تستبعَد الغالبية العظمى من المواطنين من التمتع بثروة إرثهم الوطني.

ولا توجد طريقة وحيدة للتصدي لمسألة الصراع على الموارد. ونطالب بالمساءلة على قدم المساواة لمن يصنّعون الأسلحة ويصدرونها ولمن لا يستخدمون العائدات من بيع الموارد الطبيعية لإنتاج الأغذية وتوفير التعليم والرعاية الصحية والماء النقي والهياكل الرئيسية للاتصالات، بل يدمرون هذه العائدات ويحولونها لشراء واستيراد الأسلحة من أجل الاستمرار في شن الحرب على سكانهم أو تأجيجها.

ويلزمنا مزيج حكيم من التدابير لمساعدة أفريقيا على معالجة تحديات التخلف بشكل عاجل وفعال. ذلك أن ظاهرة الموارد الطبيعية والصراع شائعة في أفريقيا بسبب مشكلة التخلف. أما في البلدان الصناعية الكبرى فلم تعد موجودة لأن اقتصادات تلك البلدان تعتمد أساسا على العلم والتكنولوجيا وعلى الخدمات التي تقتضي مهارات عالية.

أما تشويه صورة الموارد الطبيعية، فلن تكون نتيجته إلا أن تُستبعد من التجارة الدولية الموارد الطبيعية الآتية من أفريقيا. وينبغي تجنب الآليات التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على قدرة البلدان الأفريقية على الاستغلال المربح لمواردها الطبيعية.

والتخلف في أفريقيا أمر جدير بالاهتمام العاجل. وفي معالجة هذه المشكلة يلزم إقامة شراكة قوية وتقديم دعم أكيد والقيام بالتعاون المفيد لكلا الطرفين؛ فهي جميعا عنصر رئيسي في حل قضية الموارد الطبيعية والصراعات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر رئاسة مجلس الأمن البلجيكية على عقد

هذه المناقشة المفتوحة وعلى إتاحتها لنا فرصة المشاركة في المناقشة عن العلاقة المعقدة بين الموارد الطبيعية والصراعات.

وكما أشار إلى ذلك غيري من المتكلمين السابقين، فإن موضوع مناقشة اليوم موضوع شامل يتضمن منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات، والجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، وعمليات حفظ السلام وبناء السلام، من جملة مسائل أخرى. ونعتقد أن إجراء مجلس الأمن لمناقشة مواضيعية بشأن هذه المسألة أمر مناسب تماما.

وتشكل الورقة المفاهيمية التي أعدتها الرئاسة البلجيكية (S/2007/334، المرفق) أساسا ممتازا للمناقشة، إذ أنها تشدد على الصلة المعقدة بين الموارد الطبيعية والصراعات وتشير إلى الكيفية التي يمكن بها للإدارة الفعالة والمسؤولة للموارد الطبيعية أن تسهم في الانتعاش بعد انتهاء الصراع. وفي العديد من الحالات، شهدنا كيف أن استغلال الموارد الطبيعية، حتى الأرصدة السمكية، والسلع ذات القيمة العالية أصبح سببا مباشرا أو غير مباشر للصراعات، وكذلك الوسائل المالية للإبقاء عليها.

وتشكل الإدارة الرشيدة والشفافة للموارد الطبيعية عاملا أساسيا في الحفاظ على الاستقرار. وفي هذا السياق، نسلم بأثر وقيمة عملية كيمبرلي فيما يتعلق باستغلال ما يسمى بالماس الملطخ بالدماء. وفي بعض أنحاء العالم، أصبح الوصول إلى المياه يشكل بصورة متزايدة مصدرا للصراعات التي ينبغي لنا التصدي لها. وبما أن الوقود الأحفوري سيصعب الحصول عليه في المستقبل، فينبغي لنا ضمان الحصول على مصادر بديلة للطاقة.

وفي سياق أوسع نطاقا، أود أيضا أن أذكر التهديدات الواضحة للأمن والديمقراطية من قبيل الفقر، والديون، والتلوث البيئي. وسيكون من بين أكبر التهديدات للاستقرار والديمقراطية في المستقبل استدامة استخدام الموارد الطبيعية في العالم والتلوث الذي لا رجعة فيه. وقد أصبحت المخاطر الأمنية المتصلة بالصراعات العالمية، والإقليمية، والمحلية على الموارد الطبيعية تحظى بصورة متزايدة باهتمام أكبر في جدول الأعمال السياسي. ورحبت أيسلندا بالمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن التي عقدت في الوقت المناسب في ١٧ نيسان/أبريل بشأن تغير المناخ والأمن (أنظر S/PV.5663) وشاركت فيها. وقد نظمت المناقشة الرئاسة البريطانية للمجلس.

وتمثل عمليات حفظ السلام أحد أكثر المجالات أهمية في أنشطة الأمم المتحدة، بتزايد عدد العمليات. وينبغي لنا ضمان إيلاء عمل الأمم المتحدة الحالي في حفظ السلام وبناء لسلام القدر الكافي من الاهتمام للإدارة الفعالة والمسؤولة للموارد الطبيعية. ويتعين على لجنة بناء السلام أيضا أن تكون أداة فعالة ومرنة في ذلك السياق.

ونؤيد تعزيز دور لجنة بناء السلام فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية في مرحلة ما بعد الصراع والحفاظ على البيئة. وينبغي لنا معالجة الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة أن يكون مجهزا بشكل أفضل لمعالجة هذه المسألة، غير أن مجلس الأمن يضطلع بدور أساسي، على النحو المبين في القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥).

وهناك حاجة إلى مواصلة تحسين وتعزيز التعاون الدولي المنهجي بشأن الأمن المتعلق بالموارد الطبيعية، بما في ذلك التعاون الإقليمي. وستساعد هذه المناقشة على تعزيز التركيز على هذه المسألة ذات الأهمية المتزايدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني اليوم أن أتكلم باسم مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا. وترحب وفود مجموعة بلدان أستراليا وكندا

ونيوزيلندا بهذه المناقشة المفتوحة بشأن الموارد الطبيعية والصراعات. ونهنئ بلجيكا باتخاذ هذه المبادرة القيمة ونتطلع إلى مواصلة اضطلاع بلجيكا بدور ريادي بشأن هذه المسألة في المجلس.

بعد سنوات من نشاط المجلس القائم على معالجة هذه المسألة على أساس كل حالة على حدة، وكل مورد على حدة، ها هي مناقشة اليوم تتيح فرصة مناسبة للمجلس للنظر في إمكانية وضع نهج أكثر شمولاً لعمله في هذا المجال. وعلى الرغم من أن التحديات معقدة ومتعددة الأبعاد، فلا شك أن مجلس الأمن يضطلع بدور هام في قطع الصلة بين استغلال الموارد الطبيعية وتأجيج الصراعات المسلحة، وتعزيز قيام إدارة فعالة للموارد الطبيعية في الدول الضعيفة، وحالات بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

كما أن مناقشة اليوم تشكل فرصة لتسليط الضوء على إمكانية إسهام الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية في منع نشوب الصراعات وصون السلم والأمن الدوليين. فالإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية يمكن أن تشكل محركا لاستدامة النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، والاستقرار.

غير أن التاريخ الحديث أظهر لسوء الطالع، أن استخراج الموارد الطبيعية الذي كثيرا ما يكون غير قانوني أدى في أحيان كثيرة إلى تعميق الصراعات وإطالتها بتمكين الأطراف المتحاربة من الدوافع والوسائل لاستدامة حملات العنف. وبفضل العوامل الميسّرة المتمثلة في عولمة الاقتصاد والوصول إلى الأسواق الدولية، انتقلت العديد من الأطراف المتحاربة إلى استغلال ونهب الموارد الطبيعية المربحة من قبيل الأخشاب، والمعادن النفيسة، والأحجار الكريمة. ويمكن للصراعات أن توجد أسلوبا للتمويل الذاتي، إذ أن الإيرادات المتأتية من الاتجار بالموارد موضوع الصراع تساعد على اقتناء الأسلحة والعتاد العسكري، واستئجار المرتزقة، وشراء ذمم أمراء الحرب والمسؤولين الحكوميين، والحصول على دعم الأنظمة المجاورة مقابل المال.

وقد ركز عمل المجلس بشكل كبير فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية الذي كثيرا ما يكون غير قانوني على دور الماس، إذ أن الجزاءات تفرض في أربع حالات منفصلة: أنغولا، وسيراليون، وليبريا، وكوت ديفوار. غير أنه ينبغي لنا ألا نتجاهل الموارد الأخرى التي كانت موضوع اهتمام المجلس، بما في ذلك دعم فرض وقف اختياري على صادرات الأخشاب خلال الحرب الأهلية في كمبوديا، والحظر المفروض على تصدير الأخشاب في ليبريا خلال حكم تشارلز تايلور. وقد حدد فريق الخبراء المعني باستغلال الموارد الطبيعية والأشكال الأخرى من ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية مجموعة من الموارد الأخرى، من قبيل الذهب والكولتان، باعتبارهما موردين مرتبطين مباشرة بعدم الاستقرار في تلك المنطقة المضطربة.

والعمل الفعال للتصدي لتحديات السلم والأمن التي قد تنجم عن استغلال الموارد الطبيعية يجب أن يكون بالضرورة منسقا تنسيقا جيدا مع الجهود ذات النطاق الأوسع المتصلة بمنع نشوب الصراعات، وبناء السلام، وإدارة الموارد، والتنمية الاقتصادية. وبالاستفادة من التعاون الناجح لمجلس الأمن مع عملية كيمبرلي، يمكن تطوير علاقات أقوى مع منظومة الأمم المتحدة - بما في ذلك، كما قال متكلمون آخرون اليوم، مع لجنة بناء لسلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - والمؤسسات المالية الدولية، والمبادرات الدولية من قبيل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. كما أن القطاع الخاص يضطلع هنا بدور واضح، لا سيما من خلال المشاركة في مبادرات مثل المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان، وأداة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للوعي بالمخاطر للمؤسسات المتعددة الجنسيات في المناطق ذات

أجهـزة الحكـم الـضعيفة، ومبـادئ التعـادل، ومعـايير أداء المؤسسة المالية الدولية.

وعلى الرغم من ضرورة التنسيق مع الجهود الدولية على نطاق أوسع، فالكثير مما يتعين القيام به يقع فعلا في نطاق ولاية مجلس الأمن، بما في ذلك فرض ورصد نظم الجزاءات المحددة الأهداف وإدراج مسائل الموارد الطبيعية في ولايات حفظ السلام واستراتيجيات بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

(تكلم بالفرنسية)

وقـد اسـتخدمت الجـزاءات المحـددة الأهـداف في سـياقات متعـددة لمعالجـة الـصلة بـين المـوارد الطبيعيـة والـصراعات. واستخدمت هذه الآليات لمنع الاتجار بمورد محدد من الموارد الطبيعية موضوع الصراع، ووقف مقايضة هـذه المـوارد بالأسـلحة، وتعطيـل الاتجـار بـالموارد الطبيعيـة موضوع الصراع من خلال تجميد الأصول وحظر السفر. غير أن التجربة أظهرت أن فعالية الجزاءات ترهن بالرصد المنهجي من جانب أفرقة الخبراء ومن خلال التنفيذ في إطار الهيئات القضائية الوطنية.

وشاركت بعثات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، وكوت ديفوار بصورة مباشرة في رصد وتـأمين مـصادر المـوارد الـتي ارتبطـت بالـصراعات وعـدم الاستقرار. وللاستفادة من هذه التجارب، ينبغي التخطيط للعمليات المقبلة ونشرها انطلاقا من فهم طبيعة وتداعيات توزيع الموارد الطبيعية في مناطق عملها.

وتـشجع وفـود مجموعـة بلـدان أسـتراليا وكنـدا ونيوزيلندا بقوة أعضاء مجلس الأمن على القيام بدراسة معمقـة للعلاقـة التفاعليـة بـين اسـتغلال المـوارد الطبيعيـة واستمرار الصراعات المسلحة واشتدادها في بعض الحالات، ونحن ندرك أن الموارد الطبيعية تضطلع بدور معقد في تأجيج العديد من الحروب الأهلية. وقد تكرر وسيتكرر تناول هذه المسائل في مداولات المجلس.

وبغية ضمان صون السلام والأمن الدوليين، يظل الأمر الأساسي هو أن نأخذ في الحسبان على النحو الواجب الدور الفريد المطلوب أن يضطلع به مجلس الأمن وإمكانية التعاون مع المنظمات والمبادرات الأخرى. وتمثل مناقشة اليوم خطوة أولى هامة في ذلك الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نظرا لأنه ما زال يوجد في قائمتي العديد من المتكلمين الذين لم تتح لهم فرصة التكلم بعد، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.